

جامعة قاصدي مرباح _ ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
الميدان : علوم اقتصادية، علوم التسيير وعلوم تجارية
الشعبة : علوم التسيير
مسار: علوم مالية ومحاسبية
التخصص : مالية مؤسسة
من إعداد الطالب : محمد الحبيب شربي
بعنوان :

دور الملاءة المالية في تسيير المخاطر المالية في المؤسسات
الاقتصادية
دراسة حالة مؤسسة تسوية وأشغال الطرق – ورقلة –
للفترة من 2010 إلى 2012

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ : 2014/06/12

أمام اللجنة المكونة من السادة :

الأستاذ / عتيق العلاء (أستاذ مساعد أ _ جامعة قاصدي مرباح ورقلة) رئيسا
الدكتور / محمد الأمين شربي.....(أستاذ محاضر ب _ جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مشرفا
الأستاذ / محمد حسان بن مالك..... (أستاذ مساعد أ _ جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مناقشا

السنة الجامعية 2013/2014

الإهداء

أهدي قطافه وثمره عملي هذا إلى الوالدين الكريمين
أطال الله في عمركما وسخرني برا لهما على ما بذلاه من الغالي
والنفيس وما داوما من الدعاء والإلحاح قصدا وغاية في
إتمامه بنجاح وتشريف؛ متذلا راجيا من الله عز وجل أن يغفر
لهما ويرحمهما ويرزقهما العافية كما ربياني وسعيا من أجل
حياتي وشبابي ونجاحي، و يجعل هذا العمل لهما صدقة جارية
يصيبون أجرها وأجر من عمل بها؛
إلى جميع أخواتي وأخي الغالي محمد الحسين؛
إلى جميع أعمامي وأخوالي، عماتي وخالتي؛
إلى مشايخي معلمي ومن كان لهم فضل لي في ذلك؛
إلى جميع أصدقائي وزملائي وزميلاتي كل باسمه أهدي هذا
العمل المتواضع لهم.

الراجي عفو ربه وتغفرانه أخوكم

محمد العبيد شري

الشكر

الحمد لله على ما أشاد بالعلم قلوب أهله والشكر له على ما أولانا
من نعمه، والثناء الخالص إلى كل من مدَّ لنا يد المساعدة من
البشر وساهم في تذليل ما واجهتنا من الصعوبات خصوصاً بذكرتي
وإثني شكرهما بعد شكر الله الوالدين الكريمين اللذين كانت
دعواتهما سلاحاً؛

إلى الأستاذ المشرف الدكتور شربي محمد الأمين على توجيهاته
ونصائحه، إلى أصدقائي وأحبائي؛ طيبي عبد اللطيف/ الحاج أحمد،
عبد الكريم، عثمان، بوقطاية علي، نقايس محمد السعيد بخديجة
محمد البشير، نسيل عباس؛

كما أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى كل من أعانونا من
الأستاذ بن ساسي إلياس، والأستاذ طيبي عبد اللطيف والأستاذ
قريشي محمد الأخضر؛ الأستاذ شماخي بوبكر؛ والأستاذ بوزيد
عصام، وإلى أستاذ المستقبل جمال عبد الغفور معمر، إلى كل من
أرشدونا وساندونا نطلب من الله ثبات أجرهم.

الملخص

. حاولنا من خلال هذا البحث تقييم الملاءة المالية لمؤسسة تسوية وأشغال الطرق - ورقلة - للفترة 2010-2012 باستخدام ميزانيات المؤسسة، وبعتمادنا على مجموعة من المؤشرات المستخرجة من الميزانيات حاولنا الإجابة على إشكالية " كيف يمكن تسيير مخاطر السيولة بالاعتماد على مستويات الملاءة المالية في المؤسسات الاقتصادية؟"، وبالاعتماد على المنهج الوصفي و استنادا على دراسة الحالة توصلنا إلى أن المؤسسة سجلت نتائج سلبية خلال فترة الدراسة، هذا ما جعل المؤسسة غير متوازنة ماليا على المدى القصير والطويل، بالإضافة إلى تحقيق المؤسسة لخزينة موجبة بسبب الدعم الحكومي ، وبالعكس من ذلك تحقيق خزينة سالبة وغير متوازنة كحوصلة لعمليات الاستغلال تنعكس بالسلب على أداء المؤسسة ، وعلى ضوء هذا نقول أن المؤسسة لا تتمتع بالملاءة المالية الكافية لمواجهة التزاماتها المالية ؛ وبالتالي فالمؤسسة معرضة لمخاطر السيولة.

الكلمات المفتاحية:

ملاءة مالية، سيولة، مخاطر السيولة، مستويات الملاءة المالية.

Abstract:

We tried through this research assessing the solvency Institution settlement and road works - Ouargla - for the period 2010-2012 using the budgets of the institution, and adopting a set of Solvency based the budgets we have tried to answer the problem of "how can the conduct of liquidity risk depending on the levels of solvency in economic institutions?" Based on the descriptive method and based on the case study found we determined that the institution recorded negative results during the study period, which has made the institution is balanced financially in the short term and long term, in addition to the achievement of the institution to the treasury is positive because of government support, and vice versa of that achievement Treasury negative and unbalanced exploitation treasury operations reflected negatively on the performance of the institution, the, we say that the institution doesn't have sufficient financial solvency to againstset the financial obligations; thus institution is exposed to liquidity risk.

Keywords:

Solvency, liquidity, liquidity risk, levels of solvency.

قائمة الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
24	عناصر الأصول الدائمة 2010-2012	(1-2)
25	تطور تركيبة الأصول الجارية 2010-2012	(2-2)
27	تطور عناصر تركيبة الخصوم الدائمة 2010-2012	(1-3)
28	يمثل تركيبة الخصوم الجارية 2010-2012	(2-3)
30	بعض عناصر الأساسية لجدول حسابات النتائج 2010-2012	(3-3)
31	نتيجة الاستغلال والنتيجة المالية والنتيجة قبل الضريبة-2010 2012	(4-3)
32	مكونات المديونية ونسبة الديون قصيرة الأجل 2010-2012	(1-4)
33	جدول يوضح نسبة مضاعف الرفع المالي 2010-2012	(2-4)
34	نسبة السيولة السريعة و نسبة التداول 2010-2012	(3-4)
35	نسبة الملكية وصافي الأصول 2010-2012	(4-4)

قائمة الأشكال

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
24	تمثيل بياني يوضح تطور عناصر الأصول الدائمة	(1-1)
26	تمثيل بياني يوضح تطور عناصر الأصول الدائمة	(2-1)
27	تمثيل بياني يوضح تطور تركيبة عناصر الخصوم الدائمة	(1-2)
29	تمثيل يوضح تطور تركيبة الخصوم المتداولة	(2-2)
30	تمثيل البياني لبعض عناصر الأساسية لجدول حسابات النتائج	(3-2)
31	يبين تطور نتيجة الاستغلال والنتيجة المالية والنتيجة قبل الضريبة	(4-2)
33	نسبة السيولة السريعة و نسبة التداول	(1-3)
34	نسبة الملكية وصافي الأصول	(2-3)
35	نسبة المديونية ونسبة الديون قصيرة الأجل	(3-3)
36	نسبة مضاعف الرفع المالي	(4-4)

مقدمة عامة

الفصل الأول

الدراسات النظرية والتطبيقية

الفصل الثاني

دراسة حالة مؤسسة تسوية وأشغال

الطرق-ورقلة-

الخاتمة العامة

مقدمة

لقد أصبحت المخاطرة الشغل الشاغل للمسيرين، سواء تعلق الأمر بالجمال التجاري، المالي أو الاجتماعي أو الإنتاجي فإنه يتعين إدراج المخاطر في كل قرار، مهما كانت طبيعته، مجاله، مداه أو مستواه.

إن الخطر بصوره المختلفة يشكل تحدياً للتمويل المؤسساتي، وبالرغم من الأساليب البارعة التي ابتكرت لإدارة المخاطر إلا أن الأسواق العالمية وطبيعتها في تقلبات متزايدة ومستمرة وازدادت وتيرة الأزمات المالية وشدها وتعدد طبيعة هاته المخاطر ومفاهيمها؛

كما يعتبر الخطر من الجهة المالية بأنه ضرر مباشر متوقع للنشاط المرتبط بوحدة اقتصادية، بسبب وقوع أحداث اقتصادية طبيعة سياسية بشرية، وفي حالة حدوثه ينتج عنه خسائر مؤثرة قد تؤدي إلى عدم استمرارية الوحدة الاقتصادية في النشاط الممارس وخروجها من السوق. ويمكن أن يطلق الخطر بالمفهوم المالي عن العسر المالي الذي يرتبط بحالة الارتباك المالي للمؤسسة ويجعلها عاجزة بصفة مؤقتة أو دائمة عن الوفاء بما عليها من التزامات تجاه الغير.

وعلى ضوء هذا تتم عملية قياس الخطر ومعالجته بعدة طرق منها الإحصائية، الرياضية والعلمية حيث لكل منها له منهج متبع في مواجهة الخطر المحتمل والنتيجة المتوقعة منه وهي عمليات مقصودها الوقاية من المخاطر المحتملة من جهة والاكتشاف المبكر للمشاكل حال وقوعها من جهة ثانية، والعمل على تصحيحها من جهة ثالثة. وهي عملية مستمرة شاملة يشترك الموظفون فيها في جميع المستويات والتي لها آثار متعددة على أداء المؤسسة من جهة.

ومن جهة أخرى يحضى موضوع الملاءة المالية باهتمام كبير من قبل المحللين الماليين والمستثمرين والمقرضين وغيرها من الجهات الأخرى حيث إن القوائم المالية تتضمن كما كبيرا من البيانات المحاسبية الخاصة بالفترات المالية السابقة والفترة المالية الحالية، لذلك لا يكفي إعداد هذه القوائم وإنما يجب تحليلها باستخدام الأساليب والأدوات المناسبة لتحويلها إلى معلومات مفيدة قصد التنبؤ بالمستقبل ثم تفسيرها لخدمة كافة الأطراف المستخدمة للبيانات المحاسبية؛ ويعتبر التحليل باستخدام النسب المالية من أقدم أدوات التحليل المالي وذلك للتعرف على الملاءة المالية للمؤسسة وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها والاستثمار بها من قبل المستثمرين.

ونظرا لما تشكله النسب المالية من أدوات قياس جيدة لمعرفة ملاءة المؤسسة المالية والقدرة على الوفاء بالتزاماته تجاه عملائه، حيث أن المخاطر المالية التي تواجه المؤسسات الاقتصادية تعتبر من أهم العوامل التي قد تؤدي إلى عدم بقاء المؤسسة، وقد تؤدي أيضا إلى عدم إستمراريتها، وعليه وجب تسيير مخاطر السيولة لضمان استمرارية المؤسسة وبقائها، وعلى ضوء هذا جاءت فكرة هذا البحث من خلال طرح الإشكال التالي:

كيف يمكن تسيير مخاطر السيولة بالاعتماد على مستويات الملاءة المالية في المؤسسات الاقتصادية؟

1. الإشكاليات الفرعية

- كيف تواجه المؤسسات الاقتصادية لطبيعة مخاطر السيولة في ظل الممارسات الواقعية؟
- ما هي أهم أساليب تقييم أداء الملاءة المالية في المؤسسات الاقتصادية؛ وما هي أهم نسب قياسها؟
- ما مدى علاقة الملاءة المالية بمستوياتها القصيرة والطويلة بتسيير مخاطر السيولة في المؤسسات الاقتصادية؟

2. فرضيات البحث

- طبيعة مخاطر السيولة في المؤسسات الاقتصادية تختلف حسب طبيعة النشاط أو الاستغلال ومستويات التمويل والسياسات الاستثمارية المنتهجة؛
- تتعدد مؤشرات قياس الملاءة المالية ارتباطاً بمدى معين سواء كان قصير أو طويل؛
- هناك علاقة قوية بين مخاطر السيولة ومستويات الأداء والملاءة المالية في المؤسسات الاقتصادية.

3. مبررات اختيار الموضوع

- الميول الشخصي للبحث في هذا النوع من المواضيع.
- الاهتمام المتزايد بموضوع الدراسة من قبل الاقتصاديين؛
- موضوع البحث يتناسب ويخدم مجال التخصص (مالية المؤسسة)؛

4. أهداف البحث

- تهدف هاته الدراسة إلى بحث العلاقة بين مستويات الملاءة والمخاطر المالية خلال فترة محددة وذلك كمحاولة لإبراز:
- طبيعة مخاطر السيولة في المؤسسات الاقتصادية من خلال بلورة إطارها المفاهيمي وأدواتها التطبيقية وإجراءاتها العملية؛
 - تقييم الملاءة المالية طويلة الأجل والملاءة المالية قصيرة الأجل وملاءة نسبة تغطية الضرائب والفوائد والاستهلاكات في المؤسسات الاقتصادية؛
 - تقديم تفسير يساعد في فهم تقلب مستويات مخاطر السيولة بالشكل الذي يمكن من رسم سياسة تمويلية واضحة؛

5. أهمية البحث

تستمد هذه الدراسة أهميتها من الاعتبارات التالية:

- اختبار العلاقة ما بين نسب الملاءة ومستويات مخاطر السيولة في المؤسسات الاقتصادية؛
- توفير معلومات مناسبة للمؤسسة الاقتصادية يمكنها من التعرف على احتياجاتها من النقدية وتوقيت استخدامها؛
- من أجل العمل على تخفيض تكلفة رأس المال من ناحية وتخفيض المخاطر المتعلقة بمستوى السيولة إلى أدنى حد؛
- تخدم هذه الدراسة كل مستخدمي التقارير المالية على وجه التحديد.

7. حدود الدراسة:

- البعد الموضوعي للدراسة:

نظرا لما تشكله مخاطر السيولة من التزامات المؤسسة نحو الغير، إلا أن دراستنا سلطت على الملاءة المالية قصيرة الأجل باعتبارها لها المقدرة على الحكم على المؤسسة بالوفاء بالالتزامات.

- البعد الزمني للدراسة:

الجانب التطبيقي يقتصر على دراسة الملاءة المالية لتسيير المخاطر المالية المتعلقة بمؤسسة تسوية و أشغال الطرقات خلال الفترة (2010-2012).

- تم إختيار سنة 2010 لأن المؤسسة في السنوات السابقة كانت تعاني من عجز في الميزانية، واختيارنا لهذه السنة لأنها السنة التي تم فيها منح القروض للمؤسسة وهذا ما يساعدنا في دراستنا .

- أما بخصوص سنة 2012 لأن المؤسسة لم تقم بإتمام ميزانيات سنة 2013.

- البعد المكاني:

وجاءت دراستنا لهذه المؤسسة لأنها كانت تعاني من إفلاس قبل تدخل الدول ومنحها قروض مالية، وهذا ماجعلنا نقوم بدراسة الحالة بالمؤسسة لمعالجة إشكالتنا.

8- منهج الدراسة:

بغرض الإجابة على الإشكالية المطروحة وإثبات صحة الفرضيات، نعتد في دراستنا على المنهج الوصفي في عرض المعلومات الخاصة لمجال البحث مع الاعتماد على المنهج التحليلي في تفسير تلك المعلومات وتحليلها واستخلاص النتائج منها هذا في الجانب النظري، أما في الجانب التطبيقي سنحاول الاعتماد على المنهج الخاص بدراسة الحالة بغرض البحث المعمق والمفصل لحالة معينة على أرض الواقع وإسقاط نتائج الدراسة النظرية عليها.

9- صعوبات الدراسة:

- صعوبة الحصول على بعض المراجع من بعض المكتبات الجامعية؛
- صعوبة تطبيق موضوع محل الدراسة على المؤسسة لبعدها الجانب النظري على الجانب التطبيقي؛
- تداخل المعلومات و صعوبة تصنيفها.

10- هيكل البحث:

من أجل الإجابة عن الإشكالية الرئيسية وعلى الأسئلة الفرعية وإثبات صحة الفرضيات قمنا بتقسيم الدراسة إلى فصلين وهي كالتالي:

✓ الفصل الأول: تحت عنوان " الأدبيات النظرية والتطبيقية "، وجاءت ضمن مبحثين، حيث حاولنا في المبحث الأول تحديد أهمية الملاءة المالية في المؤسسة ونسب تقييم الملاءة المالية، ومفهوم السيولة، مخاطر السيولة، أما أما المبحث الثاني تحت عنوان "الدراسة التطبيقية" فنطرقنا فيه إلى الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة.

بينما الفصل الثاني فكان بعنوان "دراسة حالة مؤسسة تسوية وأشغال الطرق - ورقلة -" والتمثلة في دراسة حالة فقد تم بواسطتها إسقاط الجانب النظري على أرض الواقع لمعرفة مدى مساهمة النسب المالية

في تقييم الملاءة المالية ومخاطر السيولة لمؤسسة تسوية وأشغال الطرق، كما قسم هذا الفصل إلى مبحثين يحتوي الأول طريقة جمع ودراسة البيانات، أما المبحث الثاني فقد خصص لعرض النتائج ومناقشة والاختبار الفرضيات.

وفي الأخير الخاتمة تم استعراض ما توصلنا له، وتوصيات وأفاق الدراسة.

الفصل الأول

الدراسات النظرية والتطبيقية

الفصل الثاني

دراسة حالة مؤسسة تسوية وأشغال

الطرق-ورقلة-

الخاتمة العامة

المبحث الأول: الإطار النظري.

ينقسم هذا المبحث إلى مطلبين

المطلب الأول: الملاءة المالية وطرق تقييمها في المؤسسات.

سنحاول في هذا المطلب التطرق إلى أهمية الملاءة المالية إضافة إلى تقييم الملاءة قصيرة الأجل وطويلة الأجل.

الفرع الأول: مفهوم وأهمية الملاءة المالية.

سنوضح في هذا الفرع مفهوم وأهمية الملاءة المالية

1- مفهوم الملاءة المالية.

ويعرف بأنه القدرة على الدفع وتحسب بطرح قيمة مطلوبات المؤسسة من قيمة ومجوداتها، ويعبر عنها بتوافر

1

النقد الكافي على المدى الطويل للوفاء بالالتزامات المالية عند استحقاقها، وتنقسم الملاءة إلى عدة أنواع منها :

1. الملاءة المالية: وتعرف باليسر المالي، وهذا عندما تكون الأصول الجارية لمؤسسة أكبر من خصومها الجارية؛

2. الملاءة الفنية: وتعرف بأنها القدرة على سداد الديون الجارية عند استحقاقها؛

3. الملاءة الفعلية: وتدل على أن مجموع أصول مؤسسة أكبر من مجموع خصومها، كما تعرف أيضا على أنها القدرة الفعلية على سداد الدين؛

4. الملاءة التجارية: وتكون في الحالة التي تكفي فيها الموارد السائلة للمؤسسة لسداد ديونها؛

5. الملاءة على الدفع: ونميز حالتين

أ - قدرة مُصدرِ السندات على تحقيق إيراد يكفي لتغطية التزاماته التعاقدية؛

ب- قدرة المقترض على تسديد أصل القرض، وفوائده وأرباحه.

كما يمكننا أن نميز بأن المؤسسات التابعة لها ملاءة مالية أكثر من المؤسسات المستقلة، ويرجع ذلك للجوء

المؤسسات التابعة للمؤسسة الأم في الوصول إلى مصادر المؤسسات.

2- أهمية وخصوصية الملاءة المالية.

الملاءة المالية هي القدرة على امتلاك الأموال الكافية لمقابلة الالتزامات المالية أو هي الفرق بين الأصول والخصوم

بحيث يكون هذا الفرق دائما في صالح الأصول حتى يمكن القول بأن هيئة التأمين قادرة على الوفاء بالتزاماتها¹، حيث يجب

¹ شاهر فلاح العرود، اثر الملاءة المالية على القيمة السوقية لسعر السهم في البنوك التجارية الأردن، المؤتمر الدولي التاسع (الوضع الاقتصادي العربي وخيارات المستقبل)، جامعة القصيم، كلية الاقتصاد والإدارة قسم المحاسبة، المملكة العربية السعودية، دون سنة النشر. ص: 05.

عدم المساس بأصول الشركة عند دفع الالتزامات المختلفة، بمعنى انه من الطبيعي أن الشركة تستطيع الوفاء بالتزاماتها عن طريق دفع المطالبات من الدخل الخاص بالأقساط الجديدة حتى لا تُعرض الشركة أصولها للوفاء بالتزاماتها. فحملة الوثائق لا يهمهم فقط قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها الآن، وإنما يهمهم قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها طوال مدة سريان الوثيقة.

كما يعد أسلوب المؤشرات أو النسب المالية من أحدث أساليب التحليل المالي، حيث يرجع إلى بداية القرن العشرين نتيجة ظهور المديرين المحترفين وانفصال الملكية عن الإدارة في المشروع وما استتبع ذلك من ضرورة نشر النتائج والتقارير الدورية، مما نتج عنها الكثير من النسب و المؤشرات المالية التي تخدم جميع الأطراف، ويرجع الفضل في ذلك للبنوك في اكتشاف نسبة هامة في التحليل المالي عام 1908 وهي نسبة التداول ².

يعتمد أسلوب المؤشرات المالية على حقيقة أن هناك دائما حجوما نسبية أو معدلات أو علاقات بين عناصر القوائم المالية المختلفة في تاريخ معين، ويتلخص هذا الأسلوب في حساب مجموعة من النسب أو المؤشرات المالية النمطية مقدما بين عناصر القوائم المالية المختلفة، وتختلف هذه النسب والمؤشرات حسب النشاط، وخبرة المحلل، وخبرة المشروع وهدف الشخص القائم بالتحليل.

كما تتوقف الدقة في هذه المؤشرات المالية على سلامة الفروض والمبادئ العلمية والقواعد والعرف في السنوات المختلفة، وبالرغم من ذلك فإن هذه النسب والمؤشرات لا تعتبر ثابتة بل يجب أن تتمتع بالمرونة الكافية لمواجهة كافة المتغيرات الداخلية والخارجية، ولذلك يجب أن تتغير باستمرار في كل فترة أو في كل عدد معين من السنوات.

كما أنه وفي نهاية كل فترة زمنية يقوم المسؤولون في المؤسسة بحساب مجموعة النسب والمؤشرات الفعلية أو الواقعية، ثم تقارن هذه النسب بمثيلتها من النسب والمؤشرات النمطية والمحسوبة مقدما، وذلك لتحديد الفروق والانحرافات بين الفعلي والمتوقع ومن ثم دراسة هذه الانحرافات وتحليل أسبابها.

الفرع الثاني: نسب تقييم الملاءة قصيرة الأجل.

¹ يرى البعض إلى أن هناك فرق بين "الملاءة المالية Solvency" و"الإيفائية Asset Liability Matching"، والأخيرة يطلق عليها أحيانا: "Asset Liability Management"، حيث يرى أصحاب هذا الرأي أن كون إحدى الشركات مليئة ماليا لا يعنى بالضرورة أنها شركة ميفاء (أي تفي بالتزاماتها في ظل أي ظرف من الظروف)، وبالمقابل فإن إصرار إحدى الشركات على تبني "الإيفائية" كسياسة وقناعة يدفعها لتلقائيا إلى محاولة الحفاظ على مستوى ملائم من "الملاءة المالية".

² <http://www.alqabas.com.kw/node/491718> على الساعة: 23:00، يوم 2014-03-10.

1- نسبة التداول.

لدراسة مقدرة المؤسسة على سداد ديونها عند استحقاقها تستخدم هذه النسبة والتي هي عبارة عن علاقة الأصول المتداولة بالخصوم المتداولة¹.

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

2- نسبة السيولة السريعة.

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{الأصول السائلة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

ويقصد بالأصول السائلة مجموع الأصول المتداولة مطروح منه المخزون السلعي والمصروفات المدفوعة مقدما.

وهذه النسبة مماثلة لنسبة التداول، إلا أنها لا تشمل على مخزون البضاعة، كأصول يمكن تصفيتها بالسرعة المطلوبة. وبالتالي فإن هذه النسبة تستخدم معايير أكثر تشدداً في قياس قدرة الشركة على تغطية التزاماتها قصيرة الأجل.

3- نسب النقدية.

$$\text{نسبة النقدية} = \frac{\text{النقد وما في حكمه}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

وتبين نسبة النقدية عدد مرات قابلية الأصول النقدية على تغطية الالتزامات المتداولة، وتعتبر المؤشر على المدى الذي تستطيع المؤسسة دفع التزاماتها المتداولة، بواسطة السيولة النقدية المتوفرة لديها. وتجدر الإشارة إلى أن عدد قليل من المؤسسات تحتفظ بسيولة نقدية كافية لمواجهة كل الالتزامات قصيرة الأجل، وبالتالي فإن هذه النسبة غير شائعة الاستخدام، خاصة وأنها تتجاهل مواعيد استحقاق الالتزامات قصيرة الأجل خلال السنة المالية.

الفرع الثالث: ملاءة نسبة تغطية الفوائد والضرائب والاستهلاكات.

سنتناول في هذا الفرع نسبي تغطية الفوائد والضرائب والاستهلاكات

1- تغطية الضرائب والاستهلاكات.

وتعني قدرة المؤسسة على سداد الضرائب وأقساط الاستهلاكات والاطفاءات خلال موعد استحقاقها دون تأخير من خلال أرباح المؤسسة وتحسب كما يلي:

$$\text{تغطية الضرائب والاستهلاكات} = \frac{\text{الأرباح قبل الفوائد}}{\text{مجموع الضرائب والاستهلاكات}}$$

2- نسب تغطية الفوائد.

¹ وليد ناجي الحياي، مذكرات التحليل المالي في المنشأة التجارية، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2007، ص: 176.

تقيس هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على دفع فوائد قروضها من الأرباح التي تحققها في دورة الاستغلال وتحسب بالعلاقة:

نسبة تغطية الفوائد = النتيجة قبل الفوائد والضرائب / مصروف الفائدة

إذا كانت النسبة أكبر من الواحد دل ذلك على قدرة المؤسسة على تسديد فوائد قروضها، أما إذا كانت أقل من الواحد دل ذلك على عجز المؤسسة عن تسديد فوائد قروضها فهذه النسبة مؤشرا لمدى الأمان الموفر لأصحاب القروض في الحصول على فوائد قروضهم¹.

وعلى الرغم من أهمية النسبة السابقة وكفايتها في التعبير عن قدرة المؤسسة على الوفاء بفوائد القروض إلا أنها لا تعكس اليسر المالي الكامل للمؤسسة، لأن الفائدة ليست الالتزام الوحيد أمام المؤسسة بل هناك قسط الدين الواجب دفعه، من أجل هذا يجب الاعتماد على مؤشر آخر.

الفرع الرابع: نسب تقييم الملاءة طويلة الأجل -نسب هيكل رأس المال-

سنتطرق في هذا الفرع إلى توضيح نسب تقييم الملاءة المالية طويلة الأجل.

1 - نسبة المديونية

نسبة المديونية = مجموع الخصوم / مجموع الأصول

وتعتبر هذه النسبة من أكثر المؤشرات استخداما لقياس درجة مصادر التمويل الخارجية في الهيكل التمويلي للمؤسسة، وتحديد مقدار الديون لكل دينار من مجموع الأصول. وتفيدنا هذه السنة في أخذ فكرة عن حجم المخاطر المحتملة التي تواجهها المؤسسة من حيث عبء ديونها².

2- نسبة الملكية .

نسبة الملكية = مجموع حقوق المساهمين العاديين / مجموع الأصول

وتستخدم هذه النسبة في تحديد النسب المئوية التي سيحصل عليها حملة الأسهم العادية من مجموع الأصول في حالة التصفية³.

المطلب الثاني: الإطار النظري لإدارة السيولة.

¹ محمد مطر، التحليل المالي، "الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية"، الطبعة الأولى، عمان، بدون سنة نشر، ص:73.

² فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، الطبعة الأولى، 2008، رام الله، فلسطين، ص:52.

³ نفس المرجع، ص:55.

من خلال هذا المطلب سوف نتناول مفهوم وأهمية السيولة، ومصادر السيولة و نظريات إدارة السيولة في المؤسسات الاقتصادية.

الفرع الأول: مفهوم وأهمية السيولة في المؤسسات الاقتصادية.

سنوضح في هذا الفرع مفهوم وأهمية السيولة.

1- مفهوم السيولة.

هناك عدة تعاريف للسيولة اغلبها مرتبطة بالبنوك، إلا أنه في الوقت أصبح استخدامها أيضا في المؤسسات نذكر منها:

تعريف 01: على أنها مقدرة المؤسسة في الحصول على النقد، وتقيس نسبة السيولة القدرة على سداد الالتزامات عند استحقاقها، وهناك عدة مقاييس للسيولة تعرف باسم "نسب تحليل المركز المالي قصيرة الأجل"، وأيضا بنسب "رأس المال العامل"، وكلما ارتفعت نسبة السيولة فإن المؤسسة ستمتلك هامش أكبر من السلامة لتغطية الالتزامات، وفي نفس الوقت فإن زيادة السيولة عن الحاجة قد يؤدي إلى تخفيض الأرباح نتيجة عدم توظيف المؤسسة لجزء كبير من أموالها¹.

تعريف 02: عرفت أيضا بأنها مجموعة تدفقات أو أرصدة البنك النقدية المتاحة التي تحدد قدرته على مواجهة الظروف الطارئة والتي تتطلب أموال إضافية وفورية².

تعريف 03: كما عرفت كذلك على أنها احتفاظ البنك بجزء من أصوله في شكل سائل بدرجات متفاوتة، وذلك لمواجهة الزيادة في سحب الودائع بحيث يتمكن البنك من استغلال ودائعه بما يحقق له أكبر ربح ممكن³.

تعريف 04: وتعتبر على مدى سرعة تحويل الاستخدام (الأصل) إلى سيولة، وهي النقود السائلة والجهازه لمعاملات المؤسسة⁴.

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن تقديم تعريفنا الشخصي للسيولة على أنها: وهي النقود المتوفرة لدى المؤسسة لمواجهة التزاماتها الاقتصادية.

¹ <http://www.accdiscussion.com/t3799> تاريخ التصفح 2014/4/11 على الساعة 14:30.

² أحمد فريد مصطفى، محمد عبد المنعم غفار، الاقتصاد النقدي والمصرفي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص: 249.

³ سيد الهوارى، إدارة البنوك، مكتبة عين الشمس، القاهرة 1981، ص ص: 100-101.

⁴ بخلوة باديس، الأمثلية في تسيير خزينة المؤسسة، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، قسم العلوم التجارية، تخصص إدارة أعمال، جامعة المسيلة، الجزائر، 2003، ص: 9.

2- عناصر السيولة: وتنقسم إلى ما يلي¹:

✓ **السيولة النقدية:** وهي النقدية الجاهزة تحت تصرف المؤسسة، وتشمل:

❖ النقدية بالعملة الوطنية والأجنبية الموجودة عند البنك؛

❖ الودائع لدى البنوك؛

❖ الشيكات تحت التحصيل .

✓ **السيولة شبه النقدية:** وهي الأصول التي يمكن تصفيتها أو بيعها أو رهنها، ومنها الأسهم بأنواعها والصكوك

بأنواعها، وتتصف هذه الأدوات بقصر آجال استحقاقها وإمكانية التصرف السريع فيها سواء بالبيع أو الرهن.

وتسمى السيولة النقدية بتسمية الخزينة، حيث تعتبر الخزينة كمصطلح لجميع (بجمل) التدفقات المالية التي تمر

بالمؤسسة وبأتماط (أساليب) التمويل المعمول بها، وبالتالي فهي تقيس نتائج القرارات المالية والتجارية المتخذة من طرف إدارة المؤسسة².

3- أهمية السيولة³.

سيتم توضيح أهمية السيولة بالنسبة للأفراد، والمتعاملين الاقتصاديين.

✓ **أهمية السيولة النقدية بالنسبة للأفراد:**

تكتسي السيولة النقدية أهمية كبيرة بالنسبة للأفراد (أو قطاع العائلات) وذلك لما تتمتع به النقود من خصائص

أهمها:

- أهما وسيلة للتداول؛

- أداة لدفع المعاملات العاجلة؛

- مقياسا للمدفوعات الآجلة؛

- مستودعا للقيمة.

¹ أكرم لال الدين، إدارة السيولة في المصارف الإسلامية، ورقة بحثية مقدمة لدورة العشرون للمجمع الفقهي الإسلامي، مكة المكرمة، 29، 25 ديسمبر 2010، ص: 10.

² شمس الدين التجاني، تسيير السيولة النقدية في المؤسسات الفندقية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم المالية والحاسبية، تخصص: مالية مؤسسة، غير منشورة جامعة ورقلة، الجزائر، 2010، ص: 43.

³ محمد الجموعي قريشي، أهمية السيولة النقدية وأهمية القطاع المصرفي للاقتصاد، مجلة الباحث، العدد 09، جامعة ورقلة، 2011، ص: 266.

وتزداد الحاجة وأهمية للسيولة النقدية لدى الأفراد في ظل نقص محدودية التعامل بالشيكات أو البطاقات الالكترونية، بين الأفراد والمؤسسات سواء كانت عامة أو خاصة .

✓ أهمية السيولة بالنسبة للمتعاملين الاقتصاديين:

لا تقل السيولة النقدية أهمية بالنسبة للمتعاملين الاقتصاديين عنها بالنسبة للأفراد لأنهم أكثر حاجة للسيولة النقدية من الأفراد وذلك نظرا لما تتطلبه الطبيعة من أنشطتهم في المجتمع، فهم الموكل إليهم مهمة تحقيق وإنجاز الأهداف الاقتصادية الكلية للمجتمع على جميع المستويات والقطاعات، وفي نفس الوقت هم الفئة الأكثر تعاملًا مع البنوك والمؤسسات المالية وهم من يعرف بكبار المودعين الذين يسعى البنك في عدم تضييع العلاقة معهم.

الفرع الثاني: مصادر السيولة في المؤسسات الاقتصادية.

وتمثل مصادر السيولة في المؤسسة في مصدرين أساسيين هما¹:

1- المصادر الداخلية للسيولة: وتشمل الاحتياطات الأولية والثانوية :

أ- الاحتياطات الأولية ؛ وتتكون هذه الاحتياطات من:

أ. 1- النقد في الصندوق: وهو مقدار الأموال النقدية والعملية الأجنبية في خزانة المؤسسة، وتسعى المؤسسات إلى

أن يكون مستوى النقد في الصندوق لأدنى حد ممكن للأسباب التالية:

➤ احتمال التلاعب بالنقدية من قبل الموظفين؛

➤ احتمال السرقة والسطو على المؤسسة وخاصة في المناطق الريفية وغير المستقرة؛

➤ لأنه يعتبر أموالا مجمدة ولا تدر ربحا على المصرف.

أ. 2- النقد لدى البنك أو المصارف الأخرى: وهي ودائع المؤسسة الموضوعة لدى البنك .

أ. 3- المستحقات لدى المصارف التجارية: والتي تتضمن كل الودائع التي تودعها المؤسسات لدى البنوك،

ويتوجب على المؤسسات أن تحتفظ باحتياطات في البنوك .

أ. 4- الصكوك تحت التحصيل: وتمثل الصكوك المودعة في البنوك والتي لم يتم استلام قيمتها لحد الآن.

ب- الاحتياطات العامة:

وهي مجموعة الأموال النقدية وشبه النقدية والتي يمكن توظيفها في أنشطة استثمارية متعددة، ويشير العديد

من الباحثين إلى أن الاحتياطات العاملة هي الأموال النقدية سواء بالعملية المحلية أو العملة الأجنبية .

ج. الاحتياطات الثانوية:

¹ سيرين سمح أبو رحمة، السيولة المصرفية وأثرها على العائد والمخاطرة، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، سنة 2009، ص ص: 22.21.

وهي عبارة عن الاستثمارات قصيرة الأجل، والتي يمكن تحويلها إلى نقد سائل عند الحاجة. وتحقق هذه الاحتياطات في مجال السيولة فوائد متعددة، منها: تساهم في تدعيم الاحتياطات الأولية وتساهم كذلك في تحقيقها لبعض أرباح المؤسسة.

2- المصادر الخارجية للسيولة :

أ - التمويل الإسلامي

يعد نظام التمويل في البنوك الإسلامية نظاماً مستقراً ومرن يهدف إلى ترسيخ مبدأ التعاون والحرية، حيث تحكمه قيم وقواعد تعود بالمنفعة على طرفي التبادل و بالتالي لا يربح طرف على حساب الآخر. ويعتبر التمويل الإسلامي بمثابة تقنيات تمويلية بديلة للنظام المعمول به في البنوك الكلاسيكية المبني أساساً على سعر الفائدة، على سبيل المثال نذكر من الصيغ التمويلية ما يلي¹:

- الاستثمار أو التمويل بالمضاربة: (البنك هو الممول والمستثمر صاحب الفكرة)؛

- التمويل بالمشاركة: (البنك يساهم في التمويل)؛

- التمويل بالمراجعة: (البنك يتكفل بشراء التجهيزات ووسائل الإنتاج).

ب - التأجير التمويلي

وهي عبارة عن تقنية تمويل الاستثمارات، تتم عن طريق عقد بين المؤجر و المستأجر لتأجير أصل منقول أو عقار خلال مدة معينة، مقابل التزام المستأجر بدفع أقساط².

ج - التمويل عن طريق رأس المال المخاطر

ويعرف تمويل رأس المال المخاطر بأنه التغيير الهيكلي في الإدارة المالية للمؤسسة الفردية أو العائلية من خلال عميل له صفة شريك في المؤسسة يمول و يوجه قرارات الإستراتيجية للمشروع، و يهدف في المقابل إلى تحقيق مردودية على المدى الطويل³.

د - التمويل عن طريق السوق المالي (البورصة)

ويكون إما عن طريق التمويل بإصدار أسهم عادية أو ممتازة يعتبر من قبيل المشاركة في رأس المال، أو عن طريق التمويل بإصدار السندات فهو تمويل بالمدىونية طويلة الأجل⁴.

¹ حسن محمد إسماعيل، "التخريج الشرعي للصيغ التمويلية الإسلامية"، معهد الإسلامي للبحوث والتدريب، 1995، ص: 05.

² مصطفى رشدي شبيحة، "النقود والمصارف والائتمان"، الطبعة الأولى، الدار الجامعية الحديثة، الإسكندرية ص: 314.

³ Azoulay ; hervé, kriegei : de l'entreprise traditionnelle a la Start-up édition d'organisation 2001p:38.

⁴ عبد الغفار حنفي، "أساسيات الاستثمار و التمويل"، بدون طبعة، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000، ص: 54.

الفرع الثالث: نظريات إدارة السيولة في المؤسسات الاقتصادية.

أولاً: تعريف إدارة السيولة: هناك عدة تعاريف لإدارة السيولة نذكر منها ما يلي:

عرفت على أنها احتفاظ البنك بتدفقات نقدية كافية لمواجهة سحبات كبيرة بشكل فجائي أو غير معتاد¹.

تعريف 02: إدارة السيولة على أنها لاستثمار الأمثل للأموال المتاحة بما يحقق أقصى عائد، والمقدرة على الوفاء بالالتزامات للدائنين عند الحد الأدنى للتكاليف².

تعريف 03: وتعرف إدارة السيولة بتحديد احتياجات السيولة ثم إدارة المركز المالي للبنك أو للمؤسسة³.

ومن خلال ما سبق يمكن أن نعرف إدارة السيولة على أنها مجموعة الأموال المحتفظ بها لدى المصارف أو المؤسسات لمواجهة الالتزامات.

ثانياً: نظريات إدارة السيولة

توجد العديد من النظريات فيما يتعلق بإدارة السيولة في المؤسسات إلا أن أهمها هي نظرية القرض التجاري؛ ونظرية إمكانية التحويل؛ ونظرية الدخل المتوقع كما يلي:

1. نظرية القرض التجاري:

تعتبر سيولة البنك جيدة ما دامت أمواله يتم استغلالها في قروض قصيرة الأجل. بما يتناسب مع طبيعة الودائع التي لديها، التي تتكون في معظمها من ودائع جارية يمكن سحبها في أي وقت، فالتقيد التام بهذه النظرية يمنع البنوك من تمويل التوسعات في المصانع، وزيادة خطوط الإنتاج، وشراء آلات جديدة⁴.

2. نظرية الدخل المتوقع:

تقوم هذه النظرية على أساس أن إدارة البنك يمكن أن تعتمد في تخطيطها للسيولة على الدخل المتوقع للمقترض، وبالتالي فإنها تدخل في اعتبارها الدخول المتوقعة للمقترضين في المستقبل، وهذا يمكن البنك من منح قروض متوسطة

¹ أكرم لال الدين، مرجع سبق ذكره، ص: 07.

² يوسف عبد الله الشيبلي، أدوات إدارة مخاطر السيولة وبدائل اتفاقية إعادة الشراء في المؤسسات المالية الإسلامية، الملكة العربية السعودية، الرياض، ص: 02.

³ هبة مصباح محمود صباح، العوامل المؤثرة على درجة أمان البنوك التجارية العاملة في فلسطين، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، غير منشورة، كلية التجارة قسم إدارة أعمال، الجامعة الإسلامية، غزة، ص: 71.

⁴ سريين سميح أبو رحمة، مرجع سبق ذكره، ص: 23، 24.

وطويلة الأجل، إضافة إلى منحه للقروض قصيرة الأجل، مادامت عملية سداد هذه القروض تكون من الدخول المتوقعة للمقترضين بشكل أقساط دورية منظمة كل شهر، أو كل شهرين... إلخ¹.

3. نظرية إمكانية التحويل :

تقوم هذه النظرية بالأساس على أن سيولة البنك تعتبر جيدة مادامت لديه موجودات يمكن تحويلها إلى نقد بأسرع وقت ممكن، وبأقل خسارة فإذا لم يقدم المقترض على سداد ما بذمته من التزامات مالية مستحقة، فإن البنك يقوم بتحويل بعض من احتياطياته الثانوية كالأوراق التجارية المالية إلى نقد بوقت مناسب ودون خسارة ، وبالتالي تتوفر لدى البنك سيولة تمكنه من الوفاء بالتزاماته المالية².

الفرع الرابع: تكلفة السيولة.

وتمثل التضحيات المالية وكل التضحيات الأخرى التي لا بد من وجودها في عملية تنفيذ ذلك التغير³.
وتعرف: التكلفة المترتبة على احتفاظ المؤسسة بأرصدة نقدية معطلة قد تزيد عن احتياجاته الفعلية من النقد، وتأتي أهمية ذلك من أن هذه الأرصدة تكون كبيرة، وإن كانت تقل إذا نسبت إلى إجمالي موارد أو ودائع المؤسسة.

المطلب الثالث: عموميات حول المخاطر ومخاطر السيولة.

سنتطرق في هذا المطلب إلى ماهية المخاطر وتصنيفها، وأنواع المخاطر.

الفرع الأول: ماهية المخاطر وتصنيفاتها.

عُرِّفَ الخطر من الجهة المالية بأنه ضرر مباشر متوقع للنشاط المرتبط بوحدة اقتصادية، بسبب وقوع أحداث اقتصادية طبيعة سياسية بشرية، وفي حالة حدوثه ينتج عنه خسائر مؤثرة قد تؤدي إلى عدم استمرارية الوحدة الاقتصادية في النشاط الممارس وخروجها من السوق⁴. وهذا ما سنحاول في دراستنا هذه الوقوف عليه في المؤسسات الاقتصادية.

¹ مفيدة بوقصبة، أهمية تطبيق إدارة السيولة في المؤسسات الخاصة، مذكرة لنيل شهادة الماستر، العلوم المالية والمحاسبية، تخصص: مالية مؤسسة، غير منشورة جامعة ورقلة، الجزائر، 2013، ص: 07.

² نفس المرجع السابق، ص: 07.

³ نضال رؤوف أحمد، دراسة تحليلية لمخاطر السيولة باستخدام كشف التدفق النقدي مع بيان أثرها في على كفاية رأس المال في القطاع المصرفي، 2013، ص: 303.

⁴ ياسين عبد الله التميمي، أساسيات إدارة المخاطر، الطبعة الأولى، الإمارات العربية المتحدة: 1998، ص: 28.

ويمكن أن يطلق الخطر بالمفهوم المالي عن العسر المالي الذي يرتبط بحالة الارتباك المالي للمؤسسة ويجعلها عاجزة بصفة مؤقتة أو دائمة عن الوفاء بما عليها من التزامات تجاه الغير، وينقسم المخطر المالي أو ما يعرف بالعسر المالي إلى قسمين، عسر مالي فني. عسر مالي قانوني (حقيقي)¹:

• **العسر المالي الفني** (عسر التدفقات) هو الحالة التي تكون فيها التدفقات النقدية التشغيلية الداخلة للمؤسسة غير كافية لسداد الالتزامات الجارية في مواعيد استحقاقها، بالرغم من وجود أصول مالية تزيد قيمتها الحقيقية عن قيمة التزاماتها الإجمالية تجاه الغير فضلا عن إمكانية تحقيقها لمعدل مناسب من الربحية؛

• **العسر المالي القانوني** (عسر الملكية) وهي حالة مرادفة لحالة الخطر المالي الكامل، حيث تكون القيمة الدفترية لإجمالي الخصوم أكبر من القيمة السوقية لإجمالي الأصول مما ينجم عنه صافي حق ملكية سالبة. ويمكن ذكر حالات أخرى تعتبر نوع من أنواع المخاطر المالية. كالإفلاس والتعثر المالي والفشل المالي.

1/ الإفلاس عند Altman² هو النتيجة النهائية للخطر وفشل المؤسسة ماليا، وهو عبارة عن إجراء رسمي يتضمن القيام بإعادة تنظيم المؤسسة (بهدف استمرارها) قد يكون اختياريا كما يمكن أن يكون إجباريا يفرضه الدائنون³؛

2/ أما التعثر المالي فهو الحالة السابقة للفشل وقد لا يؤدي بالضرورة إليه، ويعني به أيضا نقص أو انعدام معدل العائد على الملكية أو التوقف عن الوفاء بالالتزامات في مواعيدها⁴.

3/ أما الفشل فيعرف الاقتصادي Beaver عدم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها المالية (فوائد أو ديون أو حسابات المصارف أو أرباح مستحقة لحملة الأسهم الممتازة) في تواريخ استحقاقها. وينقسم الفشل بدوره إلى قسمين **فشل اقتصادي** وهو الذي يحدث عندما يكون العائد المتحقق على رأس المال المستثمر أقل من متوسط تكلفة رأس المال ولا يترتب على هذا الفشل إشهار إفلاس المؤسسة، أما **الفشل المالي** فهو عدم كفاية السيولة على سداد الديون والفوائد المستحقة ويحدث عندما تزيد قيمة الأصول عن قيمة الخصوم^{5,6}.

¹ زينب حوري، تحليل وتقدير الخطر المالي في المؤسسات الصناعية (دراسة تطبيقية باستخدام التحليل التمييزي 2000-2002)، رسالة دكتورا. جامعة منتوري قسنطينة، 2006م، ص62.

² هو أول من استخدم تعبير الإفلاس.

³ محمد عثمان حميد، أساليب التمويل واتخاذ القرارات، بدون طبعة، بيروت: دار النهضة العربية، 1986، ص:293-295.

⁴ زينب حوري، مرجع سابق، ص:63.

⁵ نفس المرجع السابق، ص63-65.

⁶ يرى بعض المختصين أنه إذا كانت المؤسسة تعاني فشلا اقتصاديا فمن الأفضل تصفيتها، أما إذا كانت تعاني فشلا قانونيا فيفضل اتخاذ إجراءات تصحيحية (قد تتعرض المؤسسة لحالة الفشل المالي دون أن يرتبط ذلك بحدوث فشل اقتصادي)، أو إعادة تنظيمها وأما حصول كل من الفشل الاقتصادي والقانوني معا فيؤديان بالضرورة لحالة التصفية الحتمية.

من التعاريف السابقة يتبين لنا أن استخدام المؤلفين لمصطلحات العسر المالي، والفشل الاقتصادي، والإفلاس لوصف حالة المخاطر المالية ودرجة حصولها في المؤسسة. كتوالي خسائر المؤسسة وعدم تحقيق عوائد يؤدي إلى الفشل، مما يؤدي أيضا إلى عجز التدفقات النقدية، مما ينتج عنه عدم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في الأجل القصير وعلى توفير السيولة المالية (العسر المالي الفني)، مما ينجر عنه تخفيض حجم النشاط وتصفية بعض الأصول المتداولة مما يؤدي في النهاية إلى عسر مالي حقيقي والذي يؤدي بدوره إلى الإفلاس.

الفرع الثاني: أنواع المخاطر

يمكن أن تصنف المخاطر من عدة زوايا تعكس كل واحدة منها تصنيفا خاصا، نورد منها¹:

1. من منظور نتائج تحققها

بهذا التقسيم ينبغي تحديد نتائج وآثار تحقق المخاطر، وبالتالي وقوع الخسارة المحتملة يكون نفسيا أو ماديا:

فالخطر النفسي هو الذي يترتب عليه أثر أو ضرر نفسي على الشخص الذي يقع عليه الخطر، وهي غير قابلة للقياس كميًا كونها تحكمها محددات أغلبها معنوية؛ أما الخطر المادي فهو الذي يترتب عليه خسارة مادية تصيب الأشخاص والممتلكات.

2. من منظور طبيعتها

وفقا لهذا التقسيم نميز بين أخطار المجازفة والأخطار البحتة².

• أخطار المجازفة³، هي الأخطار التي تنشأ بفعل الإنسان ولأجله، حيث يستغل فرصة تغير الأسعار ليحقق من ورائها أرباحا معينة، وربما قد تكون الظروف غير مواتية والتوقع غير سليم والتنبؤ ليس في محله فيسبب خسارة مادية؛
• الأخطار البحتة، تختلف عن سابقتها في أن عدم وقوع الخسارة المادية لا يعني تحقق ربح مادي، وغالبا ما يكون خارجا عن إرادة الشخص وهو يسعى لحماية نفسه منه، ومحاوله التحكم في الظواهر المسببة له⁴.

3. من منظور مسبباتها ونتائجها

لو نظرنا إلى السبب في وقوع الخطر والنتائج المترتبة عنه فإنه يُمكننا تمييز الخطر إلى مخاطر عام وخاص بياهما:

¹ مداني بن بلغيث وعبد الله إبراهيم، تسيير الخطر في المؤسسة-تحدي جديد. مجلة الباحث العدد الثالث، جامعة ورقلة، الجزائر، 2004، ص: 80-81.

ولزيد من التفصيل أكثر انظر: C.Marmuse et X.Montaigne, "Management Du Risque", Vuibert, Paris, 1989,PP45-

² طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر (أفراد، إدارات، شركات، بنوك) مخاطر الائتمان والاستثمار والمشتقات وأسعار الصرف، بدون طبعة، الإسكندرية: دار الجامعات، 2003م، صص 26-27.

³ خطر المجازفة هو مبرر وجود المؤسسة، وهو خطر مقبول إذا كانت حظوظ الحصول على الربح تبدو معقولة بإمكانية تحقق الخسائر.

⁴ الخطر البحت هو خطر لا يمكن الانتظار من ورائه إلا الخسائر، كحريق سرقة ومن هنا اعتبر هذا الخطر كتكلفة عشوائية يتعين تفاديها أو على الأقل تخفيضها.

3-1 المخاطر العامة (الأساسية): وهي التي تقع بسبب ظروف طبيعية وليس للأشخاص دور في وقوعها كونها غير محددة زمنياً، ومنها ما هو مرتبط بالظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية للبلاد... الخ. كما يمكنه أن تحدث بصفة دورية مثل الدورات التجارية، ولذلك فإن التغيرات تحدث لكل أنواع المؤسسات وإن كانت بدرجات متفاوتة وتقع مسؤولية التقليل والتخفيف منها على عاتق الدولة.

3-2/ المخاطر الخاصة: تختلف عن سابقتها في كون المتسبب فيها هو الفرد، وتصيب الأفراد في ذاتهم وممتلكاتهم وفي حدود مسؤولياتهم الفردية، وتقبل شركات التأمين التعامل في مثل هذه المخاطر والتعويض عن خسائرها نظراً لمحدوديتها. وينقسم إلى:

- مخطر تشغيلي ويُعبّر عن درجة تذبذب في ربحية المؤسسة التي تؤدي إلى التغيير في حجم المبيعات لأسباب ترجع إلى ظروف الصناعة التي تنتمي إليها، أو التي تؤدي إلى تغيير في تكاليف العمليات لأسباب تتعلق بطبيعة الإنتاج المتبعة¹. ويرتبط هذا أيضاً بنسبة التكاليف الثابتة إلى التكاليف المتغيرة وأثر ذلك على تباين التدفقات النقدية كنتيجة لتغير مستويات المبيعات نتيجة لتغير سوق الأعمال من رواج أو كساد، فعندما تزداد نسبة التكاليف الثابتة إلى المتغيرة يرتفع خطر التشغيل نتيجة تحمل المؤسسة لعبء ثابت كبير قد لا تستطيع الوفاء به إذا انخفضت المبيعات أو حدث كساد في السوق. ومن هنا تظهر حالة الارتباط بين الخطر التشغيلي والرفع التشغيلي. حيث يعتبر هذا الأخير وسيلة تقويمية مهمة لأداء المؤسسة وسياساتها والتي هي انعكاس لعموم القرارات التي اعتمدها إدارة المؤسسة ومدى قدرتها في تحمل المخاطر التشغيلية² (الاستغلال، النشاط) وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{المخطر التشغيلي} = \text{الانحراف المعياري لنتيجة الاستغلال} / \text{متوسط نتيجة الاستغلال}$$

- خطر مالي، هو ذلك الخطر الذي يتعرض له حملة الأسهم العادية، وينشأ جراء اعتماد المؤسسة على مصادر تمويل أخرى تدفع عنها تكاليف ثابتة، ونقصد بها القروض والأسهم الممتازة. ويمكن أن يقاس الخطر المالي باستخدام درجة الرفع المالي من خلال العلاقة التالية³:

$$\text{درجة الرفع المالي} = \text{صافي نتيجة الاستغلال} / \text{صافي نتيجة الاستغلال} - \text{أعباء التمويل الثابتة (أو) نسبة التغير في ربحية السهم} / \text{نسبة التغير في ربحية}$$

ومنه فإن تكرار وثبات الالتزامات المرتبطة بالخطر الاقتصادي، والتي لا تستطيع التدفقات النقدية الجاهزة من تسديدها هي من يعمل على وجود الخطر المالي، وهذا الأخير يرتبط بحالة اللا تأكد من تحقيق أرباح الاستغلال، وعليه

¹ منير إبراهيم هندي، الأوراق المالية وأسواق رأس المال، بدون طبعة، الإسكندرية: دار المعارف، 1999م، ص 365.

² حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي وتقييم الأداء والتنبؤ بالفشل المالي، الطبعة الأولى، الأردن: مؤسسة الوراق، 2000م، ص 244.

³ منير إبراهيم هندي، مرجع سابق، ص 369.

كلما كان هيكل رأس المال مؤلفاً من الديون فإن الخطر المالي يزداد ويرتفع ويلاحظ تأثير الخطر المالي على الخطر الكلي في أربعة أمور حددها أهل الاختصاص في الآتي¹:

- بتآكل الأرباح؛
- مستوى تغطية النفقات الثابتة؛
- هيكل وقدرة التمويل؛
- انخفاض مرونة التمويل مستقبلاً.

4. من منظور الشيء الواقع عليه

بناء على هذا الأساس يقسم الخطر حسب الشيء المصاب بأضرار من وقوع الخطر، فعند وقوع الخطر وتحقق خسائر قد يتضرر في ذلك الفرد نفسه وممتلكاته، وعلى هذا الأساس يمكن أن يقسم الخطر إلى²:

- 1-4/ أخطار شخصية: وهي التي يتضرر منها الشخص نفسه بصورة مباشرة سواء في حياته أو صحته، ووقوعها يسبب خسارة مادية تصيب الدخل (انقطاعه كلياً أو جزئياً)؛
- 2-4/ أخطار الممتلكات: وهي تلك الأخطار التي تسبب خسائر في ممتلكات الأفراد (حريق، كوارث طبيعية....)؛
- 3-4/ أخطار المسؤولية المدنية: وهي الأخطار التي تنتج من وقوع أخطاء من شخص معين يتسبب في وقوع خسائر مادية للأشخاص في ذمتهم أو ممتلكاتهم، ويكون مسؤولاً أمام القانون لتعويض هذه الخسائر نتيجة نقص ثروتها.

الفرع الثاني: مخاطر السيولة بصفة خاصة³.

1- مفهوم مخاطر السيولة.

تعرف مخاطر السيولة بعدم قدرة المؤسسة على مواجهة الالتزامات المالية المترتبة عليها عند استحقاقها أو سدادها بتكلفة أعلى. وكذلك عدم قدرة المؤسسة على تمويل الزيادة في جانب الموجودات دون الاضطرار إلى تسهيل الموجودات بأسعار غير عادلة أو اللجوء إلى مصادر أموال ذات تكلفة عالية.

كما عرّفها هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية على: "أنها تلك الخسارة المحتملة التي يمكن أن تتعرض لها مؤسسة المالية الإسلامية والناشئة عن عدم قدرتها إما على الوفاء بالتزاماتها أو بتمويل الزيادة في موجوداتها عند استحقاقها دون أن تترتب عليها تكاليف أو خسائر غير مقبولة"¹.

¹ حوري زينب، مرجع سابق، ص 70-75.

² لمزيد من التفصيل انظر: طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص 27-28.

³ رجاء رشيد عبد الستار، تقويم الأداء المالي لمصرف الرشيد وأهميته في قياس مخاطر السيولة المصرفية، دون سنة النشر، ص: 126.

2. 1. مؤشرات ونسب قياس السيولة

إن نسب السيولة هي أدوات لقياس قدرة البنوك على مقابلة مسحوبات عملائها خاصة أصحاب الحسابات الجارية والودائع ذات المدة القصير، كما ترتبط هذه النسب بنسب الودائع الجارية، حيث كلما زادت الودائع الجارية تطلب الأمر من رفع نسب السيولة، وعلى عكس ذلك في زيادة الودائع الاستثمارية طويلة الأجل. وتطبق المؤسسات الاقتصادية عددا من المؤشرات والنسب لقياس مستويات السيولة؛ أهمها²:

أ- **نسبة النقدية / إجمالي الودائع:** تُحسب هذه النسبة بقسمة قيمة النقدية المتواجدة بالبنك على إجمالي الودائع المتاحة لديه، وهدفها معرفة مدى إمكانية البنك في رد الودائع من خلال النقدية المتاحة لديه والتي يمكنه السيطرة عليها بصورة مباشرة وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة النقدية / إجمالي الودائع} = \text{إجمالي النقدية (بحزينة البنك + البنوك الأخرى + البنك المركزي)} / \text{إجمالي الودائع (وودائع جارية + وودائع ادخارية + وودائع استثمارية)}$$

ب- **نسبة الأصول السائلة/إجمالي الودائع:** تحسب هذه النسبة بقسمة مجموع الأصول السائلة بميزانية البنك على إجمالي الودائع لديه إذ تتمثل الأصول السائلة في النقدية بالجزينة والأرصدة لدى البنوك المركزية والبنوك الأخرى، إضافة إلى ما يمكن تحويله إلى سيولة بصورة سريعة وبأقل الخسائر الممكنة، وهدفها معرفة إمكانية البنك على رد الودائع سريعة الطلب من قبل العملاء، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة الأصول السائلة / إجمالي الودائع} = \text{إجمالي الأصول السائلة (النقدية + شبه النقدية)} / \text{إجمالي الودائع (وودائع جارية + وودائع ادخارية + وودائع استثمارية)}$$

ج- **نسبة الأصول السائلة / إجمالي الأصول:** تحسب هذه النسبة بقسمة الأصول السائلة لدى البنك على إجمالي الأصول بالميزانية بشكل كلي سواء كانت في شكل نقدي أو شبه نقدي أو كانت أصولا لا يمكن تحويلها في صورة سائلة بسهولة أو أصول ثابتة، وهدف هذه النسبة الوقوف على الأهمية النسبية للأصول السائلة بين مجموع الأصول الكلية للبنك مما يساهم في التعرف الأمثل على موقف السيولة بالنسبة لبقية استخدامات البنك المختلفة وتقاس بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة الأصول السائلة / إجمالي الأصول} = \text{إجمالي الأصول السائلة (النقدية + شبه النقدية)} / \text{إجمالي الأصول (السيولة + التمويل والاستثمار)}$$

¹ مجلس الخدمات المالية الإسلامية، المبادئ الإرشادية لإدارة المخاطر للمؤسسات (عدا المؤسسات التأمينية) التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية،

مرجع سابق، ص:31.

² عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، الإدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية، الطبعة الأولى، جدة: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، 2004، ص ص:147-150.

د- نسبة الأصول السائلة / أرصدة التمويل والاستثمار: تحسب هته النسبة بقسمة الأصول السائلة على إجمالي أرصدة التوظيف. بمختلف أبعادها التمويلية والاستثمارية في مجالات الاستثمارية، وتهدف هذه النسبة إلى معرفة الأهمية النسبية للأصول السائلة مقارنة بأرصدة التمويل والاستثمار في المؤسسة الاقتصادية. بما يمكن البنك من الوقوف على مدى مناسبة مجالات الاستخدام التي يمارسها وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة الأصول السائلة / أرصدة التمويل والاستثمار} = \text{إجمالي الأصول السائلة (النقدية + شبه النقدية)} / (\text{المضاربة + المشاركة + المتاجرة + المراجعة} + \text{الاستثمار المباشر})$$

ه- نسبة الأصول السائلة / إجمالي الالتزامات: تحسب هذه النسبة بقسمة الأصول السائلة لدى البنك على إجمالي الالتزامات التي تمثل في إجمالي الميزانية بعد استبعاد الموارد الذاتية وتهدف هذه النسبة إلى معرفة قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المختلفة قبل الأطراف المتعددة خارج البنك سواء كانت التزامات ودائع أو غيرها وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة الأصول السائلة / إجمالي الالتزامات} = \text{إجمالي الأصول السائلة (النقدية + شبه النقدية)} / (\text{إجمالي الالتزامات (الودائع + الالتزامات الأخرى)})$$

الفرع الثالث: إدارة المخاطر.

إن إدارة المخاطر المالية هي "منهج علمي للتعامل مع المخاطر وذلك بواسطة توقع الخسائر ثم تصميم استراتيجيات من شأنها التقليل من إمكانية حدوث الخسائر إلى أدنى حد"¹.

كما تتبع المؤسسة تسلسلا منطقيًا في إدارة المخاطر ينطلق من نقطة التنبؤ بالمخاطر ثم ينتقل إلى محاولة صياغة استراتيجيات تهدف للتقليل من فرصة حدوث المخاطر.

وتعرف أيضا على أنها "تحديد الأفراد المكلفين بتنفيذ إستراتيجية المؤسسة المتعلقة بالأحداث المحتملة والتي يمكن أن تؤثر في المؤسسة، وتسييرهم لها وفقا لأهداف المؤسسة"².

وحسب التعاريف السابقة: فإن عملية إدارة المخاطر المالية تتم في إطار تحقيق أهداف المؤسسة، وأن تنسجم مع إستراتيجية المؤسسة الموضوعية للوصول لتلك الأهداف، كما أن هذه العملية يكون فيها شيء من الذاتية حيث تدار حسب درجة النفور من المخاطرة.

¹ طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص: 51.

² جمال يعطيش، التمويل والمخاطر المالية لاستثمارات في المؤسسة، رسالة الماجستير غير منشورة، قسم العلوم التجارية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009، ص

وفي هذا المقام يرى بعض المحللين أن "درجة نفور المسيرين من المخاطرة ترتبط بحجم أموالهم المستثمرة في المؤسسة، لأنهم سيتحملون نصيبا من مخاطر المؤسسة، فضلا عن ذلك ترتفع درجة نفور المسيرين من الخطر كلما كانت حصصهم من رأسمال المؤسسة كبيرة"¹.

وتعرف كذلك: "إدارة المخاطر في المؤسسة على أنها عبارة عن درجة التحكم في المخاطر الناتجة عن المحيط أو من تسيير المؤسسة نفسها"².

أما هذا التعريف لإدارة المخاطر فيركز على مدى التحكم في نوعين أساسيين من المخاطر: المخاطر المتولدة عن محيط المؤسسة، أو ما يسمى أيضا بالمخاطر المنتظمة التي تصيب جميع المؤسسات وعليه لا تكون هناك قدرة على تجنبها، أما النوع الثاني فيتعلق بمستوى تسيير المؤسسة أو ما يعرف بالمخاطر غير المنتظمة والتي يمكن تفاديها بالتنوع.

كما أن "إدارة المخاطر هي أن تسيطر المؤسسة على بيئتها الداخلية، والاحتياط من المخاطر المتولدة من عناصر بيئتها الخارجية رغم أن تمكنها من التأثير على بعض العناصر محدود أحيانا، كالتأثير على المنافسة من خلال الاندماج"³.

الفرع الرابع: مقياس المخاطرة.

سننتقل في هذا الفرع إلى مقياس المخاطرة.

1- الانحراف المعياري.

يقيس الانحراف المعياري درجة انحراف القيم عن وسطها الحسابي، ووفقا لذلك فهو يقيس درجة تباين التدفقات النقدية المحتملة عن القيمة المتوقعة لها، وكلما كانت درجة الانحراف المعياري كبيرة كلما كانت المخاطرة كبيرة والعكس صحيح، وتحسب قيمة الانحراف المعياري بالمعادلة التالية:

$$\sigma_K \equiv \sqrt{\sum_{i=1}^n (K_i - \bar{K})^2 \times P_i}$$

K: القيمة المتوقعة للتدفقات النقدية.

K_i: القيمة أو العائد خلال فترة زمنية معينة

P_i: احتمال تحقيق التدفقات النقدية .

إن الانحراف المعياري يمثل الجذر التربيعي لمجموع انحرافات القيم عن وسطها الحسابي، حيث يتم تطبيق المعادلة السابقة عن طريق إتباع الخطوات التالية:

¹ جمال بعيطيش، مرجع سابق ص: 97.

² Tahar Hadj Sadok, Les risque de l'entreprise et de la banque, Edition Dahlab, 2007, Algérie. p:68.

³ نادية العارف، الإدارة الإستراتيجية، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، 2000، مصر، ص: 77.

- تحديد القيمة المتوقعة للتدفقات النقدية.
- طرح القيمة المتوقعة من كل تدفق نقدي.
- حساب قيمة مربعات الانحرافات.
- ضرب كل مربع الانحراف في الاحتمال المرتبط بالتدفق النقدي.

2- التباين.

يحسب التباين بقسمة قيمة الانحراف المعياري على القيمة المتوقعة للتدفقات النقدية كالتالي:

$$\text{معامل التباين} = \frac{\text{الانحراف المعياري}}{K}$$

حيث:

K : القيمة المتوقعة للتدفقات النقدية.

يتميز أسلوب معامل التباين بقياس المخاطر بأنه يأخذ في الحسبان القيمة المتوقعة للتدفقات النقدية لكل اقتراح عند تقديره للمخاطرة .

3- معامل الاختلاف.

ويعرف على أنه حاصل قسمة الانحراف المعياري للتدفقات النقدية عن متوسطها الحسابي، ويستخدم لمقارنة التشتت بين مجموعة التدفقات النقدية.

$$CV = \frac{\sigma_K}{X}$$

4- معامل بيتا.

هو مؤشر يقيس مدى حساسية أسهم المؤسسة بالنسبة للاتجاه العام لسوق الأسهم، وهو حساس لجمع الظروف الاقتصادية المحيطة بالمؤسسة.¹

ويمثل مقدار التغير النسبي المتوقع حدوثه في عائد المحفظة بالقياس للتغير الحادث في متوسط عائد الأسهم المتداولة في السوق المالية أو ما يطلق عليه معدل عائد السهم.²

ويحسب كالتالي:

¹ Nicolas Boschin le guide pratique LBO, 2 édition, Groupe EYROLLES , 2009 p 154.

² محمد مطر فايز قميم، إدارة المحافظ الاستثمارية، دار وائل للنشر، عمان، 2005، ص 214.

$$\frac{\text{COV}(R_i R_m)}{\text{VAR}(R_m)}$$

حيث:

$\text{COV}(R_i R_m)$: التباين المشترك لعائد السوق وعائد الورقة المالية.

$\text{VAR}(R_m)$: تباين عائد السوق.

المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية

الأدبيات التطبيقية:

➤ **شمس الدين التجاني**¹. هدف هذا البحث إلى دراسة تشخيص قدرة المؤسسات الفندقية على إدارة السيولة النقدية من خلال الوقوف على نقاط القوة و الضعف في ذلك ، وتحليل إمكانية هذه المؤسسات في الوصول إلى تحقيق توازن مالي لتدفقاتها النقدية المحصلة و المدفوعة خلال دورة الاستغلال ، وبالتالي الوصول إلى تحقيق خزينة متوازنة . وقد تمت الدراسة على فندق المهري بولاية ورقلة، باستخدام أداة المقابلة، بإتباع المنهج الوصفي في الجانب النظري. وقد خلص البحث إلى جملة من النتائج أهمها :

✓ تحقيق المؤسسة لخسائر متراكمة خلال سنوات الدراسة الخمس ، الشيء الذي يؤدي إلى تآكل الأموال الخاصة، مما يجعل الموارد الدائمة في حالة تدهور مستمر وهذا ما يؤدي بدوره إلى انخفاض حاد في رأس المال العامل بشكل لا يلي احتياجات الاحتياج في رأس المال العامل ، وبالتالي تحقق خزينة سالبة والمعبرة عن حالة خلل في التوازن المالي ،

✓ يمكن القول أن المؤسسة تعاني من احتلال في التوازن المالي على المدى الطويل (خلال فترة الدراسة)، ناتج عن تحقيق مستوى رأس مال عامل سالب مما يستدعي من المؤسسة أن تسعى إلى إعادة تكوين رأس مال عامل موجب.

وقد أوصت الدراسة بوضع خطة طويلة الأجل تتضمن إجراءات صارمة لتحسين النتيجة، وكذلك أوصت بالبحث عن أفضل بديل لتوظيف الفوائض النقدية واختيار أفضل المصادر لتمويل العجز. ويشار إلى أن هذه الدراسة قد ركزت على تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة دون إعداد مخطط شهري أو يومي للخزينة حسب وجهة نظرنا، الذي هو ضروري في موضوعنا.

➤ **جمال بعيطيش**، 2009². هدف هذا البحث إلى دراسة واقع تمويل الاستثمارات والتحكم في المخاطر المالية لدى المؤسسات الجزائرية. وقد تمت الدراسة في المؤسسة الوطنية للعصير و المصبرات - فرع نقاوس - . وقد خلص البحث إلى جملة من النتائج أهمها: استعمال النماذج الإحصائية كمكمل للطرق الإحصائية في تحديد وقياس المخاطر المالية، قيام المؤسسات بتأسيس مصلحة في هيكلها التنظيمية تكون مهمتها تحديد المخاطر المالية، ينصح بتطوير وظيفة الإدارة المالية في المؤسسة من خلال تكوين وتدريب الإطارات الحالية على الأساليب الحديثة في التمويل و تسيير المخاطر المالية.

➤ **دراسة Kronseder، 2003**³: من خلال طرح السؤال عن كيفية قياس هذه المخاطرة فقد تم تعريف مخاطر السيولة تمثل فجوة التدفق النقدي القصير في الأمد وغير المتوقع في نهاية اليوم بالنسبة للمؤسسة المالية ومدى علاقتها مع متطلبات الاعتماد الصافية في نهاية اليوم والتي تعتبر من المتغيرات الواجب تحديدها لتقليل مخاطر السيولة.وقد توصلت هذه الدراسة

¹شمس الدين التجاني، تسيير السيولة النقدية في المؤسسات الفندقية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة، 2010، تخصص : مالية مؤسسة، جامعة ورقلة ، الجزائر.

²جمال بعيطيش، التمويل والمخاطر المالية لاستثمارات في المؤسسة، رسالة الماجستير غير منشورة، كلية العلوم التجارية، 2009، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر.

³ Kronseder, christion, "Measuring liquidity risk", Credit suisse Firset boston, 2003.

إلى أن مخاطر السيولة تقع عندما تمتلك السيولة الجزء الأول ضمن كل المصادر النقدية وتمثل متطلبات الاعتماد الصافية، وكذلك اثبتت الدراسة بأن العلاقة بين مخاطر السيولة ومتطلبات الاعتماد الصافية تكون علاقة عكسية، وهذا يعني أنه إذا كانت مخاطر السيولة سالبة فإن متطلبات الاعتماد الصافية تكون أكبر من مصادر السيولة المتوفرة، أما إذا كانت مخاطر السيولة مساوية للصفر أو أكبر فإنه يعني بأن المؤسسة المالية سوف تكون قادرة على سد متطلبات الاعتماد الصافية.

➤ **دراسة Davis 20031**: فقد أجريت هذه الدراسة في الولايات المتحدة الأمريكية واشتملت على عينة من المصارف في ولاية (Mexico). وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج: إن مخاطر السيولة تكون موجودة بصورة وطيدة في المصارف التي تعطي تحول الاستحقاق الذي تتحمله هذه المخاطر، إن الخط الأول الذي يجب أن يتمثل في سياسة السيولة المناسبة لجانب الموجدات والمطلوبات مدعما برأس المال الكافي، إن المصارف المقتدرة تستطيع مواجهة صعوبات السيولة في الأوقات التي تحتاج فيها السيولة إلى دعم شديد وبصورة ضرورية، إن دور المقرض النهائي في الفترات الخالية من الأزمات هو لتجنب الإخفاقات الغير ضرورية مع التحفظات المناسبة لميزانية البنك المركزي وكذلك للوصول بالمخاطرة الأخلاقية إلى حدها الأدنى، إن دور المقرض الذي يعتبر كوسيلة أخيرة في فترة الأزمات تكون لمنع التخوف بواسطة كل الوسائل المتوفرة للبنك المركزي الذي يتطلب الدعم الحكومي.

➤ **دراسة (Severinson, C. and J. Yermo, 2012)**² قدمت هذه الدراسة كورقة عمل بعنوان "أثر القواعد الخاصة بالملاءة والمعايير المحاسبية على الاستثمار طويل الأمد: تطبيق على رؤوس أموال المؤمنين والمتقاعدین" منظمة OECD ؛ وتناولت هذه الدراسة محورا أساسيا وهو إبراز أثر كل من تطور من قيود الملاءة و تطور المعايير المحاسبية من جهة على قرار الاستثمار طويل الأجل والإستراتيجية الاستثمارية ؛ وحاول الباحثين تقديم دليل تجريبي على صحة هذا التأثير خصوصا على تخصيص الأصول والتوازن بين الأصول الخطرة والأصول الآمنة ؛ وتوصلت الدراسة إلى أن إدارة المخاطر المبينة على متطلبات الملاءة ذات أثر إيجابي على قرار المستثمرين. ونتفق مع هذه الدراسة في التركيز على أهمية تحقيق الملاءة وتفعيل أثرها. و**مختلف** عنها في أننا لا نركز على تطور أو أثر المعايير المحاسبية أو المعايير المحاسبية الدولية IFRS في دراستنا هذه.

ما يميز هذه الدراسة

أوجه الشبه

- تم الدراسة ملاءة المالية؛
- تم التطرق إلى مخاطر السيولة.

أوجه الاختلاف

- دراستنا كانت في المؤسسة الاقتصادية؛
- جمعت بين الملاءة المالية ومخاطر السيولة.

¹ Davis, E, Philip, "Liquidity Managment in banking crises.", Brunel university west London, 2003.

² the effect of solvency regulations and accounting standards on long-term investing: implications for insurers and pension funds, 2012.

خلاصة الفصل

من خلال ما جاء في هذا الفصل فقد حاولنا التطرق إلى المفاهيم الأساسية حول الملاءة المالية للمؤسسة الاقتصادية، حيث تم العرض في المطلب الأول الملاءة المالية وطرق تقييمها في المؤسسات، يضم الفرع الأول مفهوم وأهمية الملاءة المالية، أما في الفرع الثاني تم التطرق إلى نسب تقييم الملاءة قصيرة الأجل والفرع الثالث ملاءة نسبة تغطية الفوائد والضرائب و الاستهلاكات ، والفرع الرابع جاء تحت عنوان نسب تقييم الملاءة طويلة الأجل .

أما المطلب الثاني الإطار النظري لإدارة السيولة وتم فيه التطرق إلى أهمية السيولة بالنسبة للأفراد والمتعاملين الاقتصاديين ومصادر السيولة في المؤسسة الاقتصادية ومخاطر السيولة ومؤشرات ونسب قياس مخاطر السيولة.

وعليه نجد أن كل المؤشرات المستخلصة من ميزانيات المؤسسة و المؤشرات والنسب المالية تلعب دورا كبيرا في تحليل الأداء المالي وتقييم المؤسسة الاقتصادية حيث أنها تمكن المتعاملين والمساهمين في المؤسسة مقارنتها مع المؤسسات الأخرى في نفس القطاع، فكان للحكم على ملاءة المؤسسة استخلاص مجموعة من المؤشرات، كمؤشرات السيولة ونسب الملاءة المالية قصيرة وطويلة الأجل لإبراز مدى كفاءة المؤسسة في استخدامها لموردها والتحكم في نفقاتها، ويمكن تلخيص أهم النقاط والنتائج التي تم التوصل له من خلال هذا البحث في ما يلي:

1. تعتمد الملاءة المالية للوفاء بالالتزامات المؤسسة؛
2. مخاطر السيولة لها تأثير مباشر على ملاءة المؤسسة؛
3. عند استخدام النسب المالية والمؤشرات تعطي الصورة الحقيقية على الوضعية المالية للمؤسسة.

الفصل الثاني

دراسة حالة مؤسسة تسوية وأشغال

الطرق-ورقلة-

الخاتمة العامة

تمهيد

بعد الإحاطة بالجانب النظري والمتعلق بالمفاهيم الأساسية للملاءة المالية و مخاطر السيولة، ومعرفة دراسات سابقة حولهما والعلاقة بينهما، وانطلاقا من هذا سنحاول في هذا الفصل إسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي من خلال الملاءة المالية لتسيير المخاطر المالية، وبما أن المؤسسة تطبق النظام المحاسبي المالي مما يعني أنها تقدم بيانات حسب ما نص عليها المشرع الجزائري، وهذا ما يجعل الباحث في منثنان على صعوبة تطبيق معارفه العلمية والوصول إلى نتائج تفيد الباحثين في المجال.

المبحث الأول: طريقة و أدوات الدراسة

سنوضح في هذا المبحث طريقة جمع بيانات الدراسة من اختيار مجتمع والعينة، مصادر جمع المعلومات، وأدوات الدراسة، متغيرات الدراسة، والأساليب الإحصائية المستخدمة، وكذلك محددات الدراسة.

المطلب الأول: طريقة الدراسة

بغية الوصول إلى أهداف الدراسة المرجوة وجب علينا الإلمام بطبيعة المجتمع، عينة الدراسة وكذا طبيعة مؤشر الدراسة والأساليب الإحصائية المستعملة التي تتماشى مع بحثنا.

الفرع الأول: مجتمع وعينة الدراسة

سننتقل في هذا الفرع إلى مجتمع الدراسة وعينة الدراسة.

1. مجتمع الدراسة:

من أجل إسقاط الدراسة النظرية ومعرفة مدى مستوى الملاءة المالية في المؤسسة الاقتصادية، فقد تم التركيز على مجتمع المؤسسات الاقتصادية بصفتها تتأقلم مع موضوع دراستنا، حيث تم اختيار مؤسسة التسوية وأشغال الطرقات ولاية ورقلة، باعتبارها كانت في حالة عسر مالي ولهذا يمكننا إبراز أهمية الملاءة المالية داخل محيط المؤسسة.

كما نقدم بطاقة فنية مختصرة حول مؤسسة التسوية وأشغال الطرق:

أنشأت مؤسسة التسوية وأشغال الطرق باختصار ETTR في عام 1982م بورقلة بموجب قرار وزاري، وهي مؤسسة عمومية اقتصادية ذات أسهم رأسمالها يقدر بـ 246 000 000.00 دج، مقرها الاجتماعي المنطقة الصناعية ص 401 ورقلة ورقم تسجيلها الجبائي: 098230010013743 وتوظف المؤسسة حوالي 117 عامل في 2011، وتقوم هذه المؤسسة بحفر وإنجاز الطرقات عبر ولاية ورقلة، حاسي مسعود، تقرت.

ويتمثل النشاط الرئيسي للمؤسسة في إنجاز الطرقات بالإضافة إلى كراء العتاد و البناء.

أهداف المؤسسة: تتجلى مختلف الأهداف الرئيسية لهذه المؤسسة في النقاط التالية؛

- ✓ إنجاز الطرقات ؛
- ✓ تحسين صورة المؤسسة ورفع إنتاجيتها؛
- ✓ تعزيز مكانة المؤسسة.

2. عينة الدراسة:

تتكون عينة الدراسة من مصلحة المحاسبة والمالية والتي تتضمن رئيس مصلحة المحاسبة والمالية، وقد تم أخذ هذه المصلحة نظرا لطبيعة الموضوع المدروس وحتى تكون الدراسة شاملة وموضوعية.

الفرع الثاني: مصادر المعلومات وتلخيص المعطيات

سيتم في هذا الفرع توضيح مصادر جمع المعلومة وطريقة تلخيصها.

1. مصادر جمع المعلومات: تتمثل مصادر جمع البيانات في:

المصادر الأولية: تمت جمع المعطيات والبيانات المالية من القوائم المالية للمؤسسة والمتمثلة في الميزانيات وجداول حسابات النتائج و جداول تدفقات الخزينة لمؤسسة التسوية وأشغال الطرق خلال الفترة 2010 إلى 2012، وذلك من خلال إجراء تريبص في هذه المؤسسة مما سمح لنل بالحصول على الوثائق، الملاحق والميزانيات.

المصادر الثانوية: وتتمثل بالكتب والملتقيات، المجلات العلمية، والانترنت، بالإضافة إلى الدراسات والمقالات السابقة المتعلقة بالموضوع، والجرائد الرسمية.

2. تلخيص المعطيات المجمعة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها قمنا بتربص في هذه المؤسسة مما سمح بالاحتكاك مع المختص في قسم المحاسبة والمالية، ومن خلال ذلك تم جمع القوائم المالية والمتمثلة في الميزانيات، وجداول تدفقات الخزينة وجداول حسابات النتائج للمؤسسة قيد الدراسة خلال الفترة 2010 إلى 2012 بغرض تقييم الملاءة المالية لها، وتم ذلك باستخدام أهم مؤشرات مخاطر السيولة، كما تم التركيز على مؤشرات الملاءة المالية قصيرة الأجل وطويلة الأجل، لإبراز أهميتها في تسيير مخاطر السيولة.

الفرع الثالث: تحديد متغيرات الدراسة

لهذا تتحدد أهم متغيرات الدراسة في عينة رئيسة في تركيبة الميزانية من مكونات الأصول الدائمة (الاستثمارات المادية، المعنوية، المالية، قيد الإنشاء) والأصول الجارية (المتاحات، المخزونات، الحقوق) إضافة إلى الخصوم الدائمة (رأس المال، الاحتياطيات، الديون) والخصوم المتداولة (الموردون، الضرائب، الديون الأخرى) من جهة أخرى وهذا من أجل

تحديد مستويات الملاءة في هاته المؤسسة، إضافة إلى أهم العناصر المكونة لجدول حسابات النتائج من منتجات* واستهلاكات الدورة والقيمة المضافة والنتائج الإجمالية للاستغلال ونتيجة الاستغلال والنتيجة المالية والنتيجة قبل الضرائب.

المتغير المستقل: الملاءة المالية

المتغير التابع: مخاطر السيولة

المطلب الثاني: أدوات الدراسة

سنتطرق إلى الأساليب الإحصائية المستخدمة في الجانب التطبيقي.

الأساليب الإحصائية المستخدمة

استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي لتحديد طبيعة العلاقة بين المتغير المستقل والمتغيرات التابعة، ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها تم استخدام برنامج Microsoft Office Excel 2007 لحساب نسب الملاءة المالية ونسب السيولة بالإضافة إلى رسم الأشكال البيانية.

* تمثل منتجات هذه المؤسسة في المحاجر

المبحث الثاني: نتائج ومناقشة الدراسة

يتضمن هذا المبحث دراسة لتحليل الملاءة المالية لمؤسسة الوطنية لتهيئة الطرقات، والتركيز في هذه الدراسة الملاءة المالية قصيرة الأجل والملاءة المالية الطويلة.

المطلب الأول: تحليل عناصر القوائم المالية.

الفرع الأول: تحليل عناصر الميزانية.

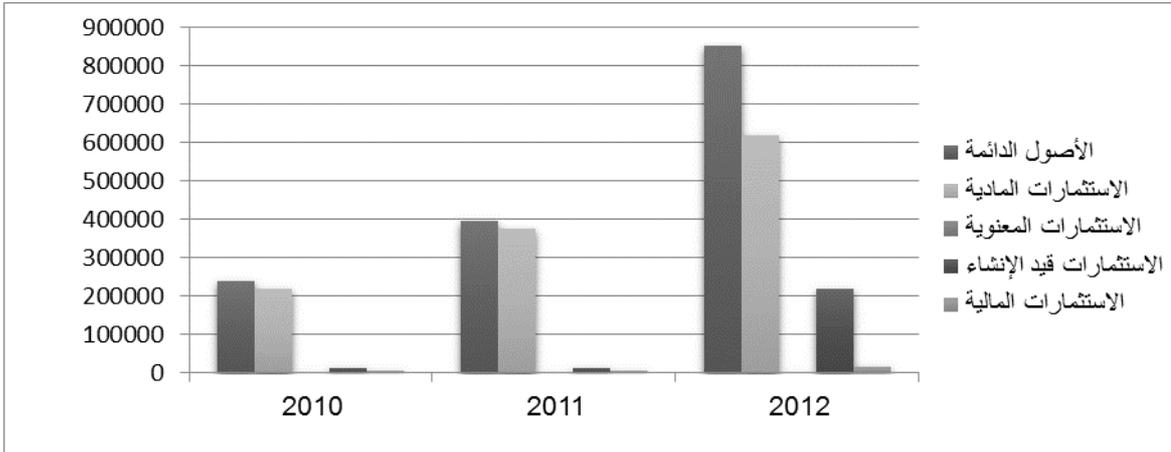
1- تحليل عناصر الأصول الدائمة.

الوحدة: ك د ج الجدول رقم(2-1):عناصر الأصول الدائمة

الاستثمارات قيد الإنشاء	الاستثمارات المالية	الاستثمارات المعنوية	الاستثمارات المادية	الأصول الدائمة	
12620	6872	100	218445	238040	2010
12620	6558	387	376173	395741	2011
219972	15267	893	617673	853809	2012
0%	-5%	287%	72%	66%	معدل النمو 2011
1643%	133%	131%	64%	116%	معدل النمو 2012

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق(3و4).

الشكل رقم (1-1): تمثيل بياني يوضح تطور عناصر الأصول الدائمة



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على جدول (1-2)

من خلال الجدول والشكل البياني أعلاه، وبالاعتماد أيضا على الميزانية النهائية يمكننا أن نستنتج:

- ✓ في 2010 بلغت قيمة الأصول الدائمة 238 040 ك دج، لتصل إلى 395 741 ك دج نهاية 2011 بمعدل نمو 66 %، ليصل إلى 853 809 ك دج نهاية 2012 وبمعدل نمو قدر بنسبة 115 %، وبمعدل نمو بين سنتي 2010 و 2012 قدر بنسبة 258 % مقارنة ب 2010 وبفارق 615 769 ك دج. ويرجع ذلك لقتناء المؤسسة لاستثمارات جديدة لتحسين منتوج المؤسسة وأشغال الطرق.
- ✓ بناء على تركيبة هذه الأصول الدائمة يمكن القول أن تركيبة هذه الأصول تتكون من 92 % من الاستثمارات المادية، ونسبة ضعيفة من الاستثمارات المعنوية تقدر ب 5 % من الاستثمارات قيد الإنشاء و 3 % من الاستثمارات المالية هذه النسب لسنة 2010.
- ✓ وفي سنة 2011 تم تكوين التركيبة بالنسب التالية على التوالي: 95 % 0.99 % 3 % 2 % الاستثمارات المادية، المعنوية، قيد الإنشاء، المالية.
- ✓ وفي سنة 2012 تم تكوين التركيبة بالنسب التالية على التوالي: 72 % 0.99 % 26 % 2 % الاستثمارات المادية، المعنوية، قيد الإنشاء، المالية.
- ✓ تتكون تركيبة الأصول الدائمة من الأراضي والمباني إضافة إلى الأصول المادية الأخرى، أما الأصول قيد الإنشاء بقيت ثابتة خلال هذه السنوات الثلاث، إلا أن الاستثمارات المالية نمت خلال 2012 بنسبة 131 % ويعود هذا إلى القروض المتحصل عليها من طرف الحكومة بعدما كانت تمر المؤسسة بأزمة مالية خلال السنوات السابقة، وهذا ما جعل الاستثمارات المالية تنمو بشكل كبير في سنة 2012.

بعد الوقوف على الأصول المادية سنحاول التركيز على الأصول الجارية في الفرع الأول.

2- تحليل عناصر الأصول الجارية.

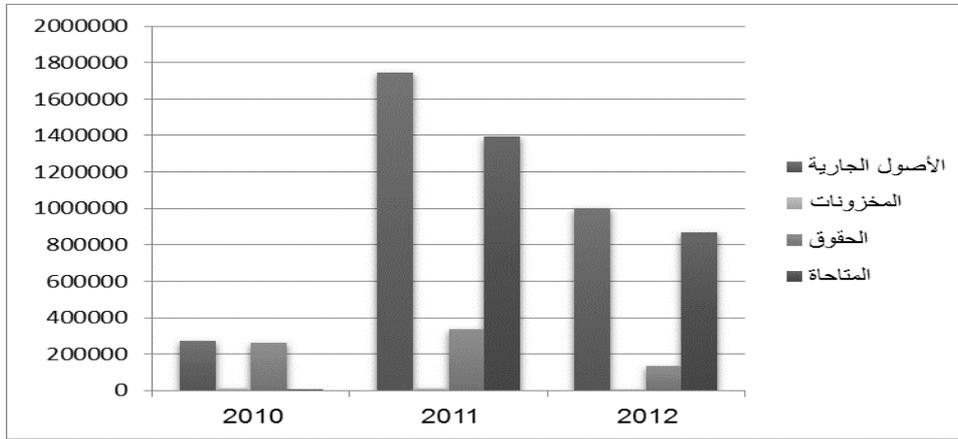
الوحدة: ك دج

الجدول رقم (2-2): تطور تركيبة الأصول الجارية

المتاحات	الحقوق	المخزونات	الأصول الجارية	
374	263756	9516	273648	2010
1396073	339067	9769	1744991	2011
959 865	132459	1624	1000043	2012
	%29	%3	%538	معدل النمو 2011
%38-	%61-	%83-	%43-	معدل النمو 2012

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على (الملحق:1 و2)

الشكل رقم (2-1): تمثيل بياني يوضح تطور عناصر الأصول الجارية



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول (2-2).

إن الأصول الجارية لهذه المؤسسة تتكون من المخزونات والحقوق إضافة إلى المتاحة، يمكن شرح تطور هاته الاستثمارات

في:

- ✓ في 2010 بلغت قيمة الأصول الجارية 273 648 ك دج، لتصل إلى 1 744 991 ك دج نهاية 2011 بمعدل نمو 538 % ، ويرجع ذلك إلى ان المؤسسة حسنت من إنتاجيتها في هذه السنة هذا ما جعل المخزونات كبيرة ولديها أموال لدى الزبائن أي لها حقوق لدى الغير وحصولها على المتاحات بفضل مبيعاتها. ليصل إلى 1 000 043 ك دج نهاية 2012 وبمعدل نمو قدر بنسبة 43 % ، وبمعدل نمو بين سنتي 2010 و2012 قدر بنسبة 265 % مقارنة ب 2010 وبفارق 726 395 ك دج.
- ✓ بناء على تركيبة هذه الأصول الدائمة واعتماد على جدول السابق يمكن القول أن تركيبة هذه الأصول تتكون من 03 % من المخزونات بنسبة 96 % من الحقوق و01% من المتاحات هذه النسب لسنة 2010.
- ✓ وفي سنة 2011 تم تكوين التركيبة بالنسب التالية على التوالي: 01% 19% 80% . المخزونات، الحقوق، المتاحات.
- ✓ وفي سنة 2012 تم تكوين التركيبة بالنسب التالية على التوالي: 06% 13% 26% 87% . المخزونات، الحقوق، المتاحات.
- ✓ وتتكون الأصول الجارية من الحقوق والمتاحات وهي النسب الغالبة على هاته التركيبة إضافة إلى المخزونات، إذ بلغت المتاحات أعلى النسب من هذه التركيبة والذي يعود لعدة أسباب من تسيل الأصول الجارية، ولجوء المؤسسة إلى قروض مالية من بنوك، أما عن المخزونات فإن نسبتها ضعيفة ويعود هذا إلى سرعة دوران المخزونات من جهة ومن جهة أخرى إلى ضعف إنتاجية المؤسسة.

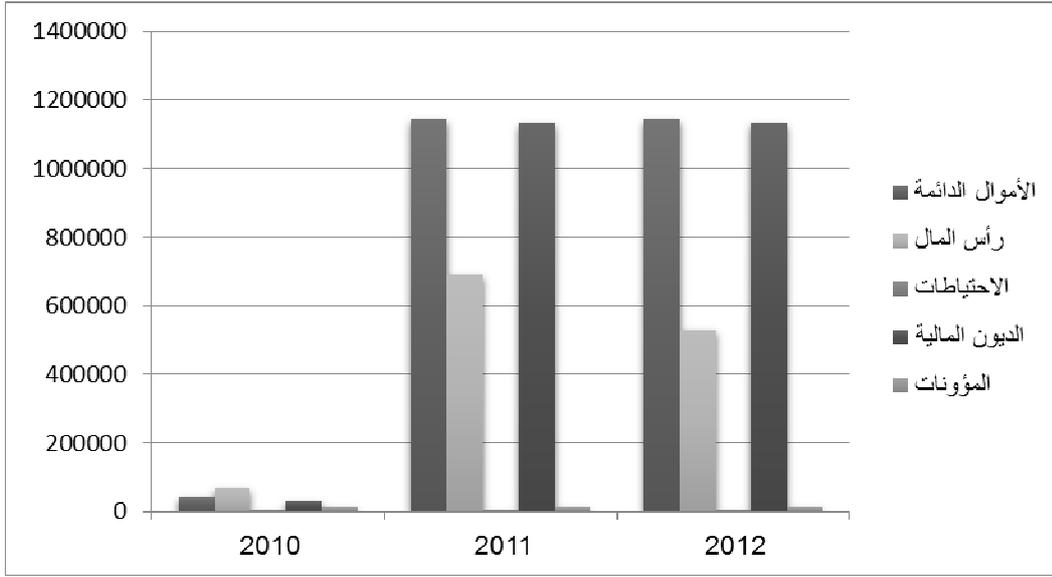
الفرع الثاني. تحليل عناصر الخصوم الدائمة

الجدول رقم (3-1): تطور تركيبة عناصر الخصوم الدائمة الوحدة:ك دج

المؤونات	الديون المالية	الاحتياطات	رأس المال	الأموال الدائمة	
12945	30359	5076	67055	43304	2010
11538	113139	5076	688297	114287	2011
11538	113139	5076	528314	114287	2012

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق(3و4).

الشكل رقم(2-1):تمثيل بياني يوضح تطور تركيبة عناصر الخصوم الدائمة



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول(3-1).

إن الخصوم الدائمة لهاته المؤسسة تتكون من الاموال الخاصة والاحتياطيات والديون المالية، والمؤونات، يمكن

شرح تطور هاته الخصوم في:

✓ في 2010 بلغت قيمة الخصوم الدائمة 43 304 ك دج، لتصل إلى 1 142 897 ك دج نهاية 2011 بمعدل نمو 2539 % ، ليصل إلى 1 142 897 ك دج نهاية 2012 وبمعدل نمو قدر بنسبة 00 % ، وبمعدل نمو بين سنتي 2010 و2012 قدر بنسبة 2539 % مقارنة ب 2010 وبفارق 1 099 593 ك دج.

✓ بناء على تركيبة هذه الخصوم الدائمة واعتماد على جدول السابق يمكن القول أن تركيبة هاته الخصوم تتكون من 27 % من الأموال الدائمة بنسبة 42 % من رأس المال و 03% من الاحتياطيات وبنسبة 19 % من الديون المالية وبنسبة 8 % من المؤونات هذه النسب لسنة 2010.

✓ وفي سنة 2011 تم تكوين التركيبة بالنسب التالية على التوالي: 38% 23% 38% . الأموال الدائمة، رأس المال، الديون المالية، على التوالي. وبنسب ضعيفة من الاحتياطيات والمؤونات.

✓ وفي سنة 2012 تم تكوين التركيبة بالنسب التالية على التوالي: 41% 19% 40%. الأموال الدائمة، رأس المال، الديون المالية، على التوالي. وبنسب ضعيفة من الاحتياطيات والمؤونات.

✓ تتكون تركيبة الخصوم الدائمة من الأموال الخاصة والديون المالية وهي النسب الغالبة على هاذة التركيبة إضافة إلى الاحتياطيات إذ بلغ رأس المال أعلى النسب من هاته التركيبة والذي يعود لعدة أسباب. لجوء المؤسسة إلى القروض، استرجاع مؤونات السنوات السابقة.

1. تحليل الخصوم الجارية

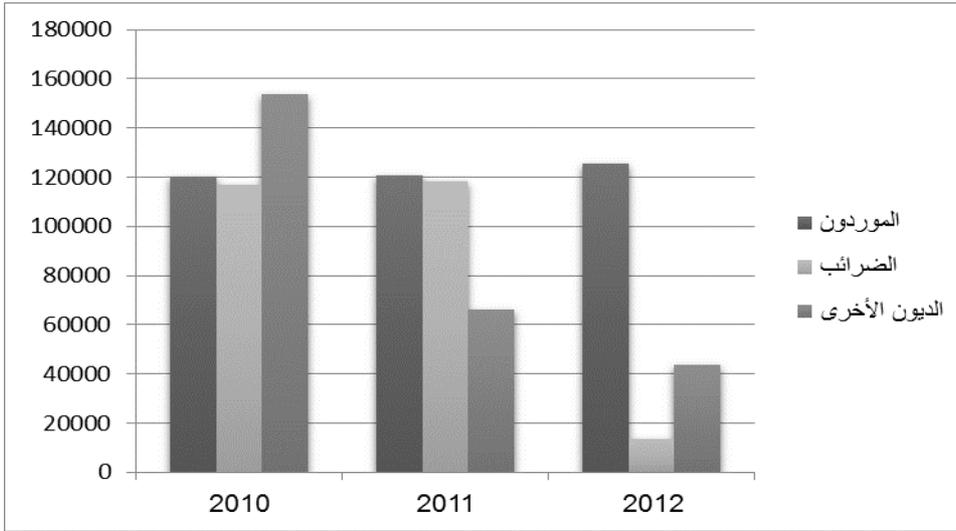
الوحدة: ك دج

الجدول رقم(3-2): يمثل تركيبة الخصوم الجارية

الخصوم الجارية	الموردون	الضرائب	الديون الأخرى	خزينة الخصوم	
401329	120405	116858	153653	10412	2010
309458	120768	118183	66237	4267	2011
182641	125359	13725	43556	0	2012

المصدر من إعداد: الطالب بالاعتماد على الملحق(3و4).

الشكل رقم(2-2): تمثيل يوضح تطور تركيبة الخصوم المتداولة



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول(3-2).

إن غالبية الخصوم الجارية لهاته المؤسسة تتكون من الموردون والضرائب والديون الأخرى، إضافة إلى خزينة الخصوم

يمكن شرح تطور هاته الخصوم الجارية في:

✓ في 2010 بلغت قيمة الخصوم الدائمة 401 329 ك دج، لتصل إلى 309 458 ك دج نهاية 2011 بمعدل

انخفاض 23 % ، ليصل إلى 182 641 ك دج نهاية 2012 وبمعدل انخفاض قدر بنسبة 41 % ، وبمعدل

انخفاض بين سنتي 2010 و2012 قدر بنسبة 54 % مقارنة ب 2010 وبفارق (218 688) ك دج.

- ✓ بناء على تركيبة هذه الخصوم الدائمة واعتماد على جدول السابق يمكن القول أن تركيبة هاته الخصوم تتكون من 30 % من الموردون بنسبة 29 % من الضرائب و 38% من الديون الأخرى وبنسبة 3 % من خزينة الخصوم هذه النسب لسنة 2010.
- ✓ وفي سنة 2011 تم تكوين التركيبة بالنسب التالية على التوالي: 39 % 38 % 21 % 01 % . الموردون، الضرائب، الديون الأخرى، وبنسب ضعيفة من خزينة الخصوم على التوالي.
- ✓ وفي سنة 2012 تم تكوين التركيبة بالنسب التالية على التوالي: 69 % 08 % 24 % . الموردون، الضرائب، الديون الأخرى، خزينة الخصوم على التوالي.
- ✓ الغالب على تركيبة الخصوم الجارية تتكون من نسب مرتفعة من الديون الأخرى والموردون على التوالي تليها الضرائب بنسب متقاربة ثم خزينة الخصوم هذا سنة 2010، ويعود هذا إلى القروض المتحصل عليها، أما في 2011 فكان الغالب على هذه التركيبة تتكون من أعلى نسب من الموردون بنسب 39 % تليها 38% من الضرائب تليها 21% من الديون الأخرى وبنسب ضعيفة من خزينة الخصوم، وذلك بسبب قيام المؤسسة بعمليات استغلال بعدما كانت المؤسسة في حالة إفلاس شبه تام وفي سنة 2012 ارتفعت نسبة الموردون إلى أعلى نسبة بلغت 69% تليها نسبة 24% من الديون الأخرى وبنسبة 8% من الضرائب وبنسب منخفضة من خزينة الخصوم، لأن المؤسسة بدأت تقوم بنشاط وتوسعت فيه بشكل ملحوظ هذا ما جعلها تلجأ إلى الموردين لشراء المواد الأولية.

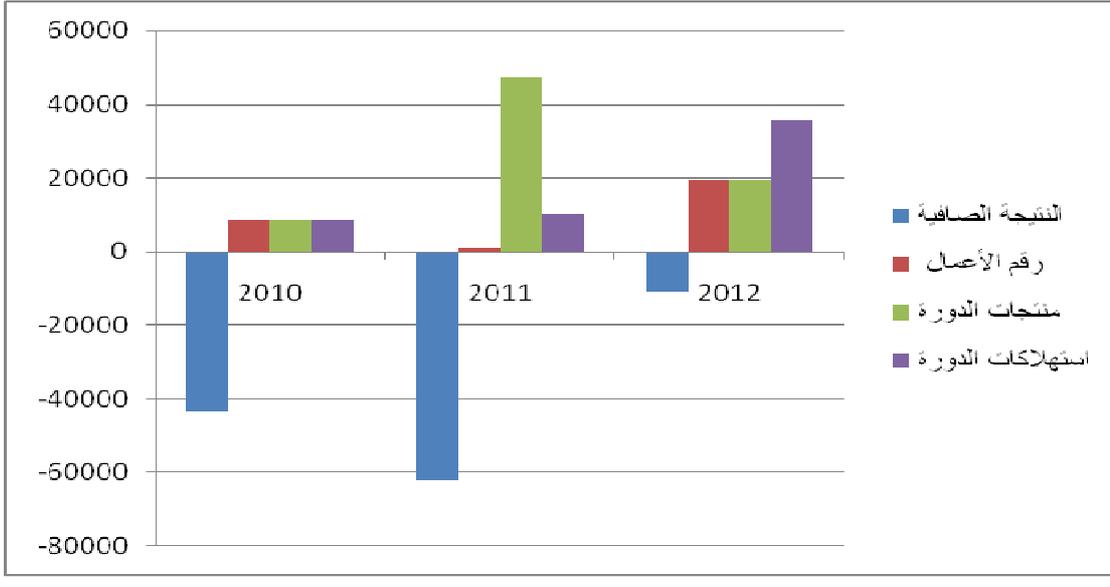
2. تحليل جدول حسابات النتائج.

الجدول رقم(3-3): يوضح بعض عناصر الأساسية لجدول حسابات النتائج الوحدة: ك د ج

النتيجة الصافية	استهلاكات الدورة	رقم الأعمال	منتجات الدورة	
-43122	8799	8748	8748	2010
-62070	9985	1045	47041	2011
-10969	35621	19400	19400	2012

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق(5و6).

الشكل رقم(2-3): تمثيل البياني لبعض عناصر الأساسية لجدول حسابات النتائج



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول (3-3).

إن غالبية العناصر من جدول حسابات النتائج من النتيجة الصافية، رقم الأعمال، منتجات الدورة إضافة إلى استهلاكات الدورة:

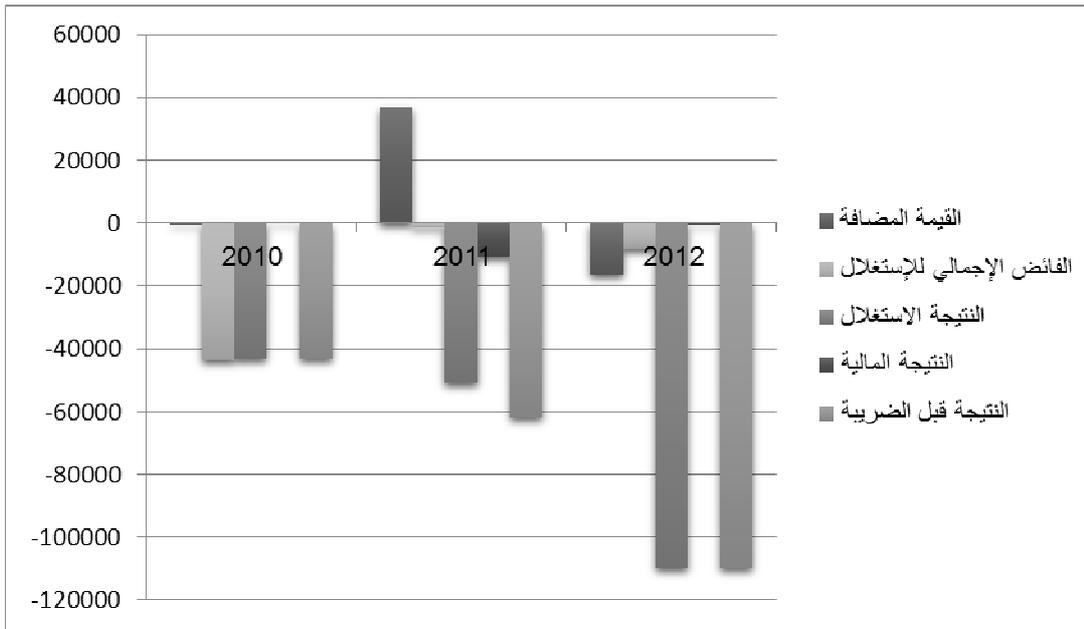
- ✓ في 2010 حققت المؤسسة نتيجة سلبية بلغت 43 122 ك دج، لتصل إلى 62 070 ك دج نهاية 2011 بمعدل ارتفاع 43 %، ليصل إلى 10 969 ك دج نهاية 2012 وبمعدل انخفاض قدر بنسبة 82 %، وبتحسن ملحوظ قدر بخمسة أضعاف بين سنتي 2011 و 2010 وبتحسن بتقريب أربعة أضعاف بين 2010 و 2012.
- ✓ في 2010 بلغ رقم أعمال المؤسسة 8 748 ك دج لينخفض إلى 1 045 ك دج بمعدل انخفاض 88 % ليرتفع رقم الأعمال سنة 2012 إلى 19 400 ك دج بمعدل نمو 1756 % ويعود هذا إلى تطور المبيعات من جهة مقارنة بمنتجات الدورة سنة 2012 والتحكم في مستوى الاستهلاكات لسنة 2012، وما يلاحظ كذلك عند مقارنة منتجات الدورة لسنة 2010، 2011، 2012 مقارنة بمستوى الاستهلاكات لهذه السنوات الثلاث أن هناك تحكم جيد في مستويات الاستهلاك.

الجدول رقم (3-4): يوضح نتيجة الاستغلال والنتيجة المالية والنتيجة قبل الضريبة الوحدة: ك دج

النتيجة قبل الضريبة	النتيجة المالية	النتيجة الاستغلال	الفائض الإجمالي للإستغلال	القيمة المضافة	
-43122	0	-43122	-43790	50-	2010
-61803	-10685	-51117	-1207	37055	2011
-10969	-4	-10968	-82930	16221-	2012

المصدر من إعداد: الطالب بالاعتماد على الملحق (5 و6)

الشكل رقم (2-4): يبين تطور نتيجة الاستغلال والنتيجة المالية والنتيجة قبل الضريبة.



المصدر من إعداد: الطالب بالاعتماد على الجدول (3-4)

من خلال جدول حسابات النتائج واعتمادا على أهم الأرقام للقيمة المضافة والفائض الإجمالي للاستغلال ونتيجة الاستغلال والنتيجة المالية والنتيجة قبل الضريبة:

✓ في 2010 كانت القيمة المضافة للمؤسسة سالبة نتيجة تفوق قيمة الاستهلاكات للدورة على منتجات الدورة لترتفع القيمة المضافة لسنة 2011 بالإيجاب وذلك للارتفاع في منتجات الدورة عن الاستهلاكات بفارق 10 000 ك دج تقريبا لتتخفف 2012 نتيجة انخفاض إنتاج الدورة مقارنة بالاستهلاكات في هاته السنة؛

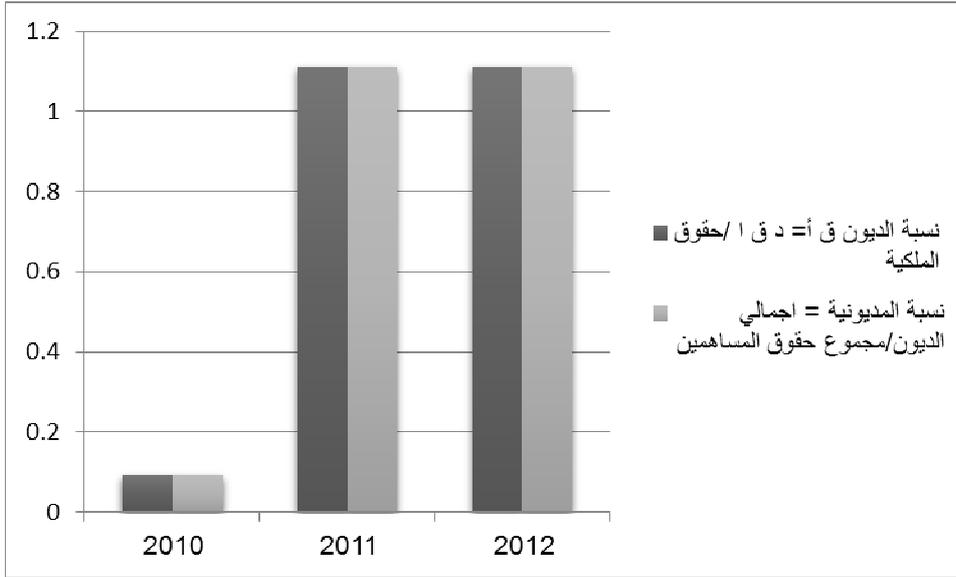
- ✓ ولانخفاض السليبي السابق أثر كبير على الفائض الإجمالي للاستغلال إذ ساهم في تدهور هذا الأخير ومع ارتفاع مصاريف المستخدمين إضافة إلى الضرائب والرسوم الأخرى أدت إلى النتيجة السلبية للفائض الإجمالي للاستغلال؛
- ✓ ويواصل هذا التدهور أثره على نتيجة الاستغلال بالسلب ومع ارتفاع أعباء الاستغلال وارتفاع المؤونات ومخصصات الاهتلاك وانخفاض منتجات الاستغلال أدى هذا إلى انخفاض نتيجة الاستغلال،
- ✓ ليواصل هذا التدهور في نتيجة الاستغلال أثره على النتيجة المالية للمؤسسة بالسلب والنتيجة قبل الضريبة للارتفاع المصاريف المالية من جهة وانخفاض النتائج المالية من جهة أخرى لعدم استخدام الأمثل للمتاحات المالية وارتفاع نسبة الاقتراض في المؤسسة من جهة أخرى.

الجدول رقم(4-1): يوضح مكونات المديونية ونسبة الديون قصيرة الأجل الوحدة: ك دج

نسبة الديون ق أ	نسبة المديونية	الأصول الثابتة	مجموع حقوق المساهمين	الديون قصيرة الأجل	اجمالي الديون	
0,090	0,090	511689	335427	30359	30359	20 10
1,109	1,109	2140653	1019427	1131359	1131359	20 11
1,109	1,109	1853853	1019427	1131359	1131359	20 12

المصدر من إعداد: الطالب بالاعتماد على الملحق(1و2).

الشكل رقم (3-3): يوضح نسبة المديونية ونسبة الديون قصيرة الأجل



المصدر من إعداد: الطالب بالاعتماد على الجدول (1-4).

من خلال جدول السابق واعتمادا على أهم الأرقام لإجمالي الديون والديون قصيرة الأجل ومجموع حقوق المساهمين والأصول الثابتة يمكن القول:

- ✓ إن نسبة المديونية لهاته المؤسسة كانت مقبولة سنة 2010 حيث بلغت 0.090 أي قيمة الديون لهاته المؤسسة كانت منخفضة جدا مقارنة بمستويات حقوق المساهمين لترتفع هاته النسبة إلى مستويات مرتفعة سنتي 2011، 2012 حيث بلغت نسبة متساوية على التوالي قدرت ب 1.1097 وهذا ارتفاع في مستويات الديون لهذه المؤسسة والذي قابله ارتفاع في مستويات حقوق المساهمين ولكن بنسب اقل.
- ✓ وأما عن نسبة الديون قصيرة الأجل فتفسيرها نفس التفسير الأول وذلك كون الغالب على ديون المؤسسة هي ديون قصيرة الأجل.

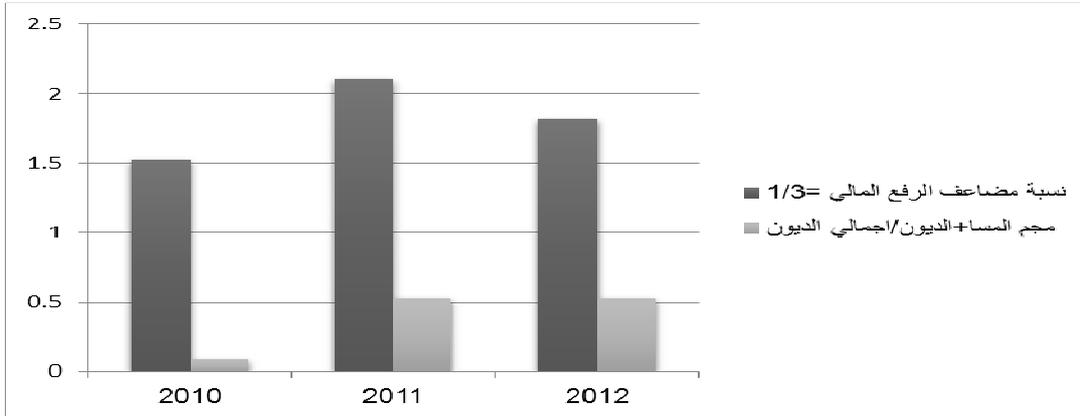
سنوضح في الجدول والشكل التالي نسبة الرفع المالي.

الجدول رقم(4-2): جدول يوضح نسبة مضاعف الرفع المالي الوحدة: ك دج

الاجمالي الديون (1)	الديون قصيرة الاجل (2)	مجموع حقوق المساهمين (3)	مجموع المساهمين+الديون /الاجمالي الديون	مجموع الاصول (4)	نسبة مضاعف الرفع المالي = 3/1	
30359	30359	335427	0,08	51168	1,52	2010
1131359	1131359	1019427	0,52	2140653	2,099	2011
1131359	1131359	1019427	0,52	1853853	1,81	2012

المصدر من إعداد: الطالب بالاعتماد على الملحق(4و5).

الشكل رقم(3-4): يوضح نسبة مضاعف الرفع المالي



المصدر من إعداد: الطالب بالاعتماد على الجدول(4-2).

من خلال جدول السابق واعتمادا على أهم الأرقام لإجمالي الديون والديون قصيرة الأجل ومجموع حقوق المساهمين والأصول الثابتة يمكن القول:

✓ إن نسبة مضاعف الرفع المالي لهذه المؤسسة كانت نسبة جيدة سنة 2010 حيث بلغت هاته النسبة 1.52 لترتفع هذه النسبة سنتي 2011، 2012 على التوالي إذ بلغت 2.099 ، 1.818 وكان هذا الارتفاع نتيجة ارتفاع قيمة

الأصول سنة 2011 بنسب جيدة لينخفض إلى مستويات اقل سنة 2012 مع نوع من الاستقرار في قيمة حقوق المساهمين سنتي 2011، 2012.

✓ وعن نسبة إجمالي حقوق المساهمين + قيمة الديون قصيرة الأجل إلى إجمالي الديون ، كانت هاته النسبة منخفضة جدا سنة 2010 ويعكس ذلك الانخفاض انخفاض في مستويات المديونية لهاته المؤسسة مقابل القيمة المرتفعة لحقوق المساهمين في هذه المؤسسة، لترتفع هذه القيمة سنتي 2010، 2011 على التوالي لتبلغ 0,526، 0,526 وكان هذا الارتفاع نتيجة ارتفاع في قيمة الديون لهذه مع الاستقرار التام في قيمة حقوق المساهمين لهاته المؤسسة.

المطلب الثاني: حساب نسب الملاءة المالية قصيرة الأجل وطويلة الأجل

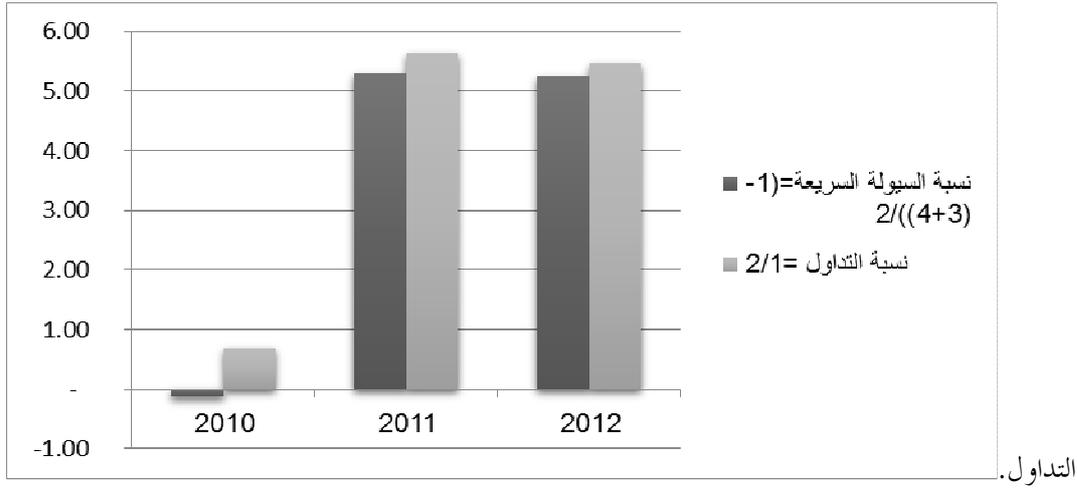
الفرع الأول: نسبة الملاءة قصيرة الأجل

الجدول رقم (4-1) يوضح نسبة السيولة السريعة و نسبة التداول الوحدة: ك دج

الأصول المتداولة	الالتزامات المتداولة	المخزون	المدفوع مقدما	نسبة التداول	نسبة السيولة السريعة	
273 648	401 329	9516	36 305	0,68	0,11	2010
1744 911	309 458	9769	98 127	5,63	5,28	2011
1000 043	182 641	1624	39 187	5,47	5,25	2012

المصدر من إعداد: الطالب بالاعتماد على الملحق(1و2).

الشكل رقم (3-1): يوضح نسبة السيولة السريعة و نسبة



المصدر من إعداد: الطالب بالاعتماد على الجدول (4-1).

من خلال جدول السابق واعتمادا على أهم الأرقام للأصول المتداولة والالتزامات المتداولة والمخزونات والمدفوعات المسبقة يمكن القول:

✓ إن نسبة التداول لهاته المؤسسة كانت ضعيفة في سنة 2010 ما يدل على عدم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل، حيث أصبحت المؤسسة مهددة بالوقوع في مخاطر السيولة. سمحت إعداد هذه الملاءة المالية للمسيرين من إمكانية تدارك هذه الأخطاء في السنوات الاحقة لتلايقع في مخاطر السيولة ومن ثم سيقع في في مخاطر عدم بقاء واستمرارية هذه المؤسسة، وهذا ما سيدفع بالمسيرين إلى محاولة استدراك ذلك.

وهذا ما حدث فعلا، حيث نلاحظ أن هناك تحسن جيد في سنتي 2011 و 2012 مما جعل المؤسسة في وضعية وإضافة إلى ذلك إمكانية بقائها واستمراريتها.

وعليه فإننا نلاحظ أن دراسة نسب الملاءة المالية هذه سمحت بتفادي وقوع المؤسسة في مخاطر السيولة. وما وجب على كل المسيرين من أجل استمرارية المؤسسة وعدم وقوعها في أخطار من ضرورة الاستناد أو الاعتماد على نسب الملاءة المالية، لأن هذه الأخيرة تسمح بتسيير فعال وإيجابي للمؤسسة، وهذا ما يدفعنا بقبول الفرضية الثالثة حيث تؤكد أن هناك علاقة قوية بين تسيير مخاطر السيولة والنسب الملاءة المالية.

لتتحسن هذه النسبة تدريجيا سنة 2011، 2012 إلى مستويات جيدة حيث فاقت قيمة الأصول المتداولة قيمة الالتزامات المتداولة بخمس أضعاف تقريبا ؛

✓ كما شهدت نسبة السيولة السريعة تحسنا جيدا سنة 2011، 2012 بعدما كانت ضعيفة سنة 2010 حيث بلغت 5.28 و 5.25 على التوالي بعدما قدرت بنسبة 0.11 سنة 2010.

الفرع الثاني: نسبة الملاءة طويلة الأجل

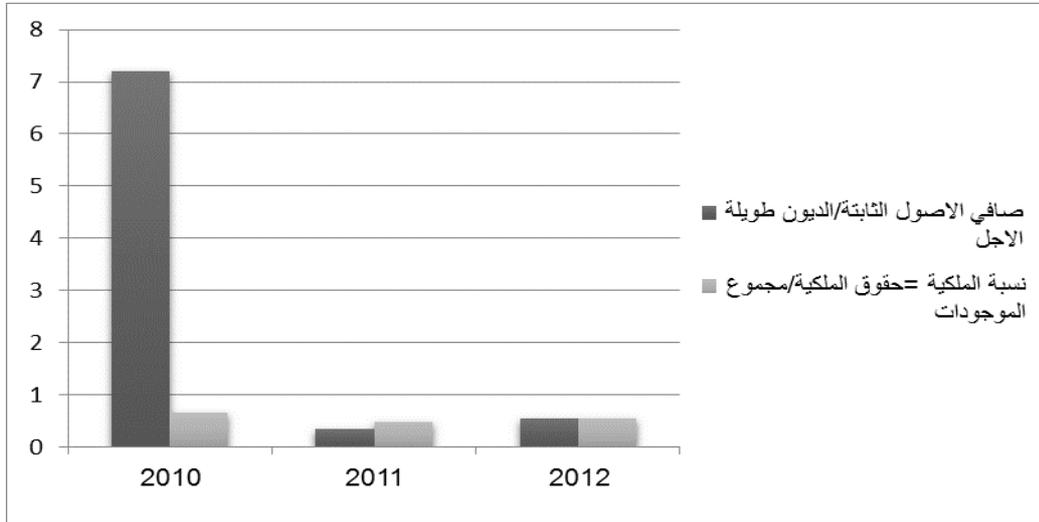
سنوضح في الجدول والشكل التاليين نسبة الملاءة

الجدول رقم(4-2): يوضح نسبة الملكية وصافي الأصول
الوحدة: ك دج

صافي الأصول الثابتة/الديون ن طويلة الأجل	نسبة الملكية = حقوق الملكية/مجموع الموجودات	الديون طويلة الأجل	صافي الأصول الثابتة الملموسة	مجموع الموجودات	حقوق الملكية	
7,19	0,65	30359	218445	511689	335427	2010
0,33	0,47	1131359	376173	2140653	101942 7	2011
0,54	0,54	1131359	617673	1853853	101942 7	2012

المصدر من إعداد: الطالب بالاعتماد على الملحق(4و5).

الشكل رقم(3-2): يوضح نسبة الملكية وصافي الأصول



المصدر من إعداد: الطالب بالاعتماد على الجدول(4-2)

❖ من خلال جدول السابق واعتمادا على أهم الأرقام لحقوق الملكية ومجموع الموجودات وصافي الأصول الثابتة الملموسة والديون طويلة الأجل يمكن القول:

✓ إن نسبة الملكية لهاته المؤسسة كانت تقريبا متساوية خلال الثلاث سنوات محل الدراسة إذ بلغت على التوالي 0.65، 0.47، 0.54 لسنوات 2010، 2011، 2012؛ وهي نسب مقبولة .

✓ وأما عن صافي الأصول الثابتة إلى مجموع الديون طويلة الأجل فقد بدأت هذه النسبة مرتفعة لتتخفص إلى مستويات دنى خلال السنتين الأخيرتين حيث بلغت على التوالي 7.19 سنة 2010 لتتدهور إلى 0.33 و 0.54 خلال سنتي 2011 و 2012 وهذا نتيجة ارتفاع مستويات الديون خلال هاتين السنتين الأخيرتين. وهذا راجع إلى أن المؤسسة تبقى تعاني من نقص في خبراء ومسيرين للحفاظ على بقائها واستمراريتها.

خلاصة الفصل

بعد إجراء الدراسة التطبيقية لمؤسسة تسوية وأشغال الطرق ETTR خلال الفترة (2010-2012) بالاعتماد على القوائم المالية من طرف المؤسسة المتمثلة في الميزانيات وجدول حسابات النتائج لثلاث سنوات متتالية، ومن خلال ما تقدم فيها تم حساب وتحليل بعض النسب والمؤشرات المالية، النتيجة التي يمكن أن نستخلصها والوصول إليها أن المؤسسة في وضعية مالية متدهورة خلال الفترة المدروسة، وهذا يعود إلى جملة من الأسباب التالية:

- تحقيق المؤسسة نتائج سلبية طويلة السنوات الثلاث.
- تحقيق خزينة سالبة وهذا ما يدل أن رأس المال العامل أقل من الاحتياج في رأس المال العامل؛
- عدم قدرة المؤسسة على توليد خزينة موجبة على مستوى خزينة الاستغلال سنتي 2011، 2012 بالرغم من أن خزينة الاستثمار المؤسسة سالبة عكس ذلك سنة 2010، ذلك لأن المؤسسة محل الدراسة تعمل على توسيع نشاطها بشكل كبير ولهذا تعتمد على تمويل استثماراتها على مصادر خارجية مما أدى إلى انخفاض السيولة لديها.
- وعلی ضوء هذا يمكن القول ببناء على المؤشرات المالية المحسوبة نحكم على الملاءة المالية غير جيد وهذا ما تعكسه الوضعية المالية للمؤسسة ومستويات الملاءة على المستوى القصير والطويل.

الخاتمة العامة

الخاتمة

حاولنا من خلال تناولنا لموضوع علاقة الملاءة المالية لتسيير المخاطر المالية، معالجة إشكالية البحث التي تدور حول كيف يمكن تسيير مخاطر السيولة بالاعتماد على مستويات الملاءة المالية في المؤسسات الاقتصادية، وذلك من خلال تقسيم هذه الدراسة إلى فصلين ، وانطلاقاً من الفرضيات الأساسية، وباستخدام الأساليب والأدوات المشار إليها في المقدمة فقد توصلنا من خلال بحثنا هذا إلى العديد من النتائج وفق سياق منهجي ومعرفي مترابط مع الإشكالية محل الدراسة، وذلك كمايلي:

1- في نهاية كل فترة زمنية يقوم المسئولون في الشركات بحساب مجموعة النسب والمؤشرات الفعلية أو الواقعية، ثم تقارن هذه النسب بمثلتها من النسب والمؤشرات النمطية والمحسوبة مقدماً، وذلك لتحديد الفروق والانحرافات بين الفعلي والمتوقع أو النمطي ثم دراسة هذه الفروق وأسبابها.

2- تستخدم المؤسسة لتقييم مستويات الملاءة على المدى القصير ثلاث نسب رئيسية: وهي نسبة التداول، نسبة السيولة السريعة، نسبة النقدية.

3- تستخدم المؤسسة لتقييم المستويات الملاءة المالية طويلة الأجل نسبتين: نسبة المديونية ونسبة الملكية.

4- يطلق على السيولة النقدية مصطلح الخزينة، حيث تعتبر الخزينة كمصطلح لجميع (مجملة) التدفقات المالية التي تمر بالمؤسسة وأتماط (أساليب) التمويل المعمول بها ، وبالتالي فهي تقيس نتائج القرارات المالية والتجارية المتخذة من طرف إدارة المؤسسة.

أما بخصوص اختبار الفرضيات فيمكن أن نقول:

➤ بخصوص الفرضية الأولى والمتعلقة بطبيعة مخاطر السيولة في المؤسسات الاقتصادية تختلف حسب طبيعة النشاط أو الاستغلال ومستويات التمويل والسياسات الاستثمارية المنتهجة، فإنه تم قبولها وإثبات صحتها في الجانب النظري.

بخصوص الفرضية الثانية والمتعلقة بتعدد مؤشرات قياس الملاءة المالية ارتباطاً بمدى معين سواء كان قصير أو طويل الأجل. نقبل هذه الفرضية حيث أنه تتعد مقاييس الملاءة المالية قصيرة الأجل ومنها: نسبة التداول،

نسبة السيولة السريعة، نسب النقدية، و تتعد مقاييس الملاءة المالية طويلة الأجل ومنها: نسبة المديونية و

نسبة الملكية

➤ بخصوص الفرضية الثالثة هناك علاقة قوية بين مخاطر السيولة والملاءة المالية في المؤسسات الاقتصادية.

نقبل هذه الفرضية وهذا ما لمسناه في الجانب التطبيقي وعليه فإننا نلاحظ أن دراسة نسب الملاءة المالية هذه سمحت بتفادي وقوع المؤسسة في مخاطر السيولة.

الاقتراحات.

تلك أهم النتائج التي خرجنا بها من خلال هذا البحث، و على ضوء هذه النتائج سنقترح مجموعة توصيات نراها مهمة منها:

- ضرورة إعداد نسب الملاءة المالية من طرف المسيرين في المؤسسات حيث تسمح هذه النسب بتفادي الأخطار التي يمكن أن تقع فيها المؤسسات مستقبلا.

وهذا ما لمسناه في دراستنا هذه، حيث أن مسير هذه المؤسسة ومن خلال حساب نسب الملاءة المالية تبين له أنه في سنة 2010 هناك عدم قدرة المؤسسة بالوفاء بالتزاماتها، حيث أصبحت مهددة بالوقوع في أخطار معينة تحد من استمراريتها، هذا ما سمح للمسير في السنوات اللاحقة بتحسين هذه النسب مما جعل المؤسسة في متان عن الوقوع في الأخطار.

- تعدد صيغة المخاطر داخل المؤسسة من مخاطر السيولة، مخاطر الائتمان..... إلخ، وعليه وجب على المسيرين ضرورة تحديد هذه المخاطر بشكل جيد، مما يسمح له في عملة تسييرها بشكل أمثل؛

- ضرورة قيام المسيرين بحساب النسب والمؤشرات في المستقبل، حيث يسمح هذا للمسيرين ومن خلال مقارنة ما هو متولد وما تم تحقيقه فعليا من حساب الفروقات ومن ثم تحليلها وتسييرها، وربما أيضا تفادي الوقوع في الأخطار مستقبلا؛

- ضرورة تسيير المخاطر داخل المؤسسات من قبل المسيرين بالاعتماد على النسب والمؤشرات الضرورية لذلك، وهذا ما يسمح من ضمان بقاء واستمرارية المؤسسة مستقبلا.

3. آفاق البحث.

تناولت هذه المذكرة موضوع علاقة الملاءة المالية لتسيير المخاطر المالية، لأجل إبراز كيف يمكن تسيير مخاطر السيولة بالاعتماد على مستويات الملاءة المالية في المؤسسات الاقتصادية، وبهذا لم نتطرق إلى جوانب أخرى والتي ربما تكون آفاق بحث مستقبلية نوجزها فيما يلي:

- المخاطر التشغيلية وعلاقتها بمستويات الملاءة المالية في المؤسسات الاقتصادية؛
- المخاطر الائتمانية وأثرها على المؤسسات الاقتصادية من أجل خلق القيمة؛
- علاقة الملاءة المالية لتسيير المخاطر المالية في البنوك التجارية.

قائمة المراجع

1. أحمد فريد مصطفى، محمد عبد المنعم غفار، الاقتصاد النقدي والمصرفي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000.
2. حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي وتقييم الأداء والتنبؤ بالفشل المالي، الطبعة الأولى، الأردن: مؤسسة الوراق، 2000م.
3. سيد الهواري، إدارة البنوك، مكتبة عين الشمس، القاهرة 1981.
4. طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر (أفراد، إدارات، شركات، بنوك) مخاطر الائتمان والاستثمار والمشتقات وأسعار الصرف، بدون طبعة، الإسكندرية: دار الجامعات، 2003م.
5. عبد الغفار حنفي، "أساسيات الاستثمار و التمويل"، بدون طبعة، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000 .
6. عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، الإدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية، الطبعة الأولى، جدة: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، 2004.
7. فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، الطبعة الأولى، 2008، رام الله، فلسطين
8. محمد عثمان حميد، أساليب التمويل واتخاذ القرارات، بدون طبعة، بيروت: دار النهضة العربية، 1986م.
9. محمد مطر فايز تميم، إدارة المحافظ الاستثمارية، دار وائل للنشر، عمان، 2005.
10. محمد مطر، التحليل المالي، "الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية"، الطبعة الأولى، عمان، بدون سنة نشر
11. مصطفى رشدي شبيحة، "النقود والمصارف والائتمان"، الطبعة الأولى، الدار الجامعية الحديثة، الإسكندرية .
12. منير إبراهيم هندي، الأوراق المالية وأسواق رأس المال، بدون طبعة، الإسكندرية: دار المعارف، 1999م.
13. نادية العارف، الإدارة الاستراتيجية، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، 2000، مصر.
14. وليد ناجي الخيالي، مذكرات التحليل المالي في المنشأة التجارية، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدمامك، 2007.
15. ياسين عبد الله التميمي، أساسيات إدارة المخاطر، الطبعة الأولى، الإمارات العربية المتحدة: 1998م، ص 28.

الرسائل والأطروحة:

16. بلخولة باديس، الأمثلية في تسيير خزينة المؤسسة، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، قسم العلوم التجارية، تخصص إدارة أعمال، جامعة المسيلة، الجزائر، 2003 .
17. بهية مصباح محمود صباح، العوامل المؤثرة على درجة أمان البنوك التجارية العاملة في فلسطين، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، غير منشورة، كلية التجارة قسم إدارة أعمال، الجامعة الإسلامية، غزة.
18. جمال بعبطيش، التمويل والمخاطر المالية لاستثمارات في المؤسسة، رسالة الماجستير غير منشورة، كلية العلوم التجارية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009.
19. جمال بعبطيش، التمويل والمخاطر المالية لاستثمارات في المؤسسة، رسالة الماجستير غير منشورة، كلية العلوم التجارية، 2009، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر.

20. زينب حوري، تحليل وتقدير الخطر المالي في المؤسسات الصناعية (دراسة تطبيقية باستخدام التحليل التمييزي 2000م-

2002م)، رسالة دكتورا. جامعة منتوري قسنطينة، 2006م.

21. سيرين سميح أبو رحمة، السيولة المصرفية وأثرها على العائد والمخاطرة، الجامعة الإسلامية غزة، سنة 2009.

22. شمس الدين التجاني، تسيير السيولة النقدية في المؤسسات الفندقية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم

المالية والمحاسبة، 2010، تخصص: مالية مؤسسة، جامعة ورقلة، الجزائر.

23. شمس الدين التجاني، تسيير السيولة النقدية في المؤسسات الفندقية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم

المالية والمحاسبة، تخصص: مالية مؤسسة، غير منشورة جامعة ورقلة، الجزائر، 2010،

24. مفيدة بوقصبة، أهمية تطبيق إدارة السيولة في المؤسسات الخاصة، مذكرة الماستر، العلوم المالية والمحاسبة، تخصص: مالية مؤسسة،

غير منشورة جامعة ورقلة، الجزائر، 2013.

المقالات والمنتقيات:

25. أكرم لال الدين، إدارة السيولة في المصارف الإسلامية، ورقة بحثية مقدمة لدورة العشرون للمجمع الفقهي الإسلامي، مكة

المكرمة، 29، 25 ديسمبر 2010.

26. حسن محمد إسماعيل، "التخريج الشرعي للصيغ التمويلية الإسلامية"، معهد الإسلامي للبحوث والتدريب، 1995

27. رجاء رشيد عبد الستار، تقويم الأداء المالي لمصرف الرشيد وأهميته في قياس مخاطر السيولة المصرفية، دون سنة النشر،

28. مجلس الخدمات المالية الإسلامية، المبادئ الإرشادية لإدارة المخاطر للمؤسسات (عدا المؤسسات التأمينية) التي تقتصر على

تقديم خدمات مالية إسلامية.

29. محمد الجموعي قريشي، أهمية السيولة النقدية وأهمية القطاع المصرفي للاقتصاد، مجلة الباحث، العدد 09، جامعة ورقلة، 2011،

30. نضال رؤوف أحمد، دراسة تحليلية لمخاطر السيولة باستخدام كشف التدفق النقدي مع بيان أثرها في كفاية رأس المال في

القطاع المصرفي، 2013.

31. يوسف عبد الله الشبيلي، أدوات إدارة مخاطر السيولة وبدائل اتفاقية إعادة الشراء في المؤسسات المالية الإسلامية، الملكة العربية

السعودية، الرياض.

32. مداني بن بلغيث وعبد الله إبراهيمي، تسيير الخطر في المؤسسة-تحدي جديد. مجلة الباحث العدد الثالث، جامعة ورقلة، الجزائر،

2004،

المراجع باللغة الأجنبية:

33. Nicolas Boschin le guide pratique LBO, 2 édition, Groupe EYROLLES , 2009

34. Tahar Hadj Sadok. Les risque de l'entreprise et de la banque

.EdDahlab.2007.algérie.

35. Azoulay ; hervé, kriegei : de l'entreprise traditionnelle a la Start-up édition d'organisation 2001.

36. C.Marmuse et X.Montaigne, "Management Du Risque", Vuibert, Paris, 1989 .

37. Kronseder, christion, "Measuring liquidity risk", Credit suisse Firset boston, 2003

38. the effect of solvency regulations and accounting standards on long-term investing: implications for insurers and pension funds, 2012.

المواقع الالكترونية:

<http://www.accdiscussion.com/t3799>.39

<http://www.alqabas.com.kw/node/491718>.40

الملاحق

الملحق رقم 1

EPE/SPA ETTR OUARGLA

ZONE INDUSTRIELLE BP 401 OUARGLA

N° D'IDENTIFICATION:098230010013743

EXERCICE:01/01/11 AU 31/12/11

BILAN (ACTIF) -copie provisoire

ACTIF	NOTE	2011			2010
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles		602 000,00	214 417,13	387 582,87	100 000,00
Immobilisations corporelles					
Terrains		207 913 990,20		207 913 990,20	207 913 990,20
Bâtiments		24 505 042,84	20 300 204,98	4 204 837,86	4 786 371,29
Autres immobilisations corporelles		217 485 574,59	53 429 247,39	164 056 327,20	5 746 602,72
Immobilisations en concession					
Immobilisations encours		12 620 416,83		12 620 416,83	12 620 416,83
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		4 366 158,74		4 366 158,74	4 413 829,51
Impôts différés actif		2 192 348,81		2 192 348,81	2 459 581,60
TOTAL ACTIF NON COURANT		469 685 532,01	73 943 869,50	395 741 662,51	238 040 792,15
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		9 769 375,55		9 769 375,55	9 516 195,16
Créances et emplois assimilés					
Clients		182 731 290,39	17 954 559,38	164 776 731,01	164 984 331,01
Autres débiteurs		98 127 158,16		98 127 158,16	36 305 985,05
Impôts et assimilés		76 164 393,73		76 164 393,73	62 467 719,61
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		1 396 073 997,82		1 396 073 997,82	374 457,55
TOTAL ACTIF COURANT		1 762 866 215,65	17 954 559,38	1 744 911 656,27	273 648 688,38
TOTAL GENERAL ACTIF		2 232 551 747,66	91 898 428,88	2 140 653 318,78	511 689 480,53

الملحق رقم 2

EPE/SPA ETTR OUARGLA

ZONE INDUSTRIELLE BP 401 OUARGLA

N° D'IDENTIFICATION:098230010013743

EXERCICE:01/01/12 AU 31/12/12

BILAN (ACTIF)

(en k. dinars)

ACTIF	NOTE	2012			2011
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles		1 207	313	893	387
Immobilisations corporelles					
Terrains		207 913		207 913	207 913
Bâtiments		12 840	9 861	2 978	4 204
Autres immobilisations corporelles		502 127	95 345	406 782	164 056
Immobilisations en concession					
Immobilisations encours		219 972		219 972	12 620
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		1 280		1 280	4 366
Impôts différés actif		13 987		13 987	2 192
TOTAL ACTIF NON COURANT		959 331	105 521	853 809	395 741
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		1 624		1 624	9 769
Créances et emplois assimilés					
Clients		88 182	17 954	70 228	164 776
Autres débiteurs		39 187		39 187	98 127
Impôts et assimilés		23 044		23 044	76 164
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		865 959		865 959	1 396 073
TOTAL ACTIF COURANT		1 017 998	17 954	1 000 043	1 744 911
TOTAL GENERAL ACTIF		1 977 329	123 475	1 853 853	2 140 653

EPE/SPA ETTR OUARGLA

ZONE INDUSTRIELLE BP 401 OUARGLA

N° D'IDENTIFICATION:098230010013743

EXERCICE:01/01/11 AU 31/12/11

BILAN (PASSIF) -copie provisoire

(en k.dinars)

	NOTE	2011	2010
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		1 019 427	335 427
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)		5 076	5 076
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		-62 070	-43 122
Autres capitaux propres - Report à nouveau		-274 135	-230 324
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I		688 297	67 055
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières		1 131 359	30 359
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		11 538	12 945
TOTAL II		1 142 897	43 304
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		120 768	120 405
Impôts		118 183	116 858
Autres dettes		66 237	153 653
Trésorerie passif		4 267	10 412
TOTAL III		309 458	401 329
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		2 140 653	511 689

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

EPE/SPA ETTR OUARGLA

ZONE INDUSTRIELLE BP 401 OUARGLA

EXERCICE:01/01/12 AU 31/12/12

N° D'IDENTIFICATION:098230010013743

BILAN (PASSIF)

(en k.dinars)

	NOTE	2012	2011
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		1 019 427	1 019 427
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)		5 076	5 076
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		-109 696	-62 070
Autres capitaux propres - Report à nouveau		-386 491	-274 135
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I		528 314	688 297
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières		1 131 359	1 131 359
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		11 538	11 538
TOTAL II		1 142 897	1 142 897
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		125 359	120 768
Impôts		13 725	118 183
Autres dettes		43 556	66 237
Trésorerie passif			4 267
TOTAL III		182 641	309 458
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		1 853 853	2 140 653

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

EPE/SPA ETTR OUARGLA

ZONE INDUSTRIELLE BP 401 OUARGLA

EXERCICE:01/01/11 AU 31/12/11

N° D'IDENTIFICATION:098230010013743

COMPTE DE RESULTAT/NATURE -copie provisoire

(en k.dinars)

	NOTE	2011	2010
Ventes et produits annexes		1 045	8 748
Variation stocks produits finis et en cours			
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation		45 995	
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		47 041	8 748
Achats consommés		-3 044	-3 701
Services extérieurs et autres consommations		-6 940	-5 097
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		-9 985	-8 799
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		37 055	-50
Charges de personnel		-37 205	-42 399
Impôts, taxes et versements assimilés		-1 057	-1 341
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		-1 207	-43 790
Autres produits opérationnels		490	15 973
Autres charges opérationnelles		-49 582	-894
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		-2 225	-14 410
Reprise sur pertes de valeur et provisions		1 406	
V- RESULTAT OPERATIONNEL		-51 117	-43 122
Produits financiers			
Charges financières		-10 685	
VI-RESULTAT FINANCIER		-10 685	
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		-61 803	-43 122
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		-267	
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		48 938	24 721
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-111 008	-67 844
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		-62 070	-43 122
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		-62 070	-43 122

EPE/SPA ETTR OUARGLA

ZONE INDUSTRIELLE BP 401 OUARGLA

EXERCICE:01/01/12 AU 31/12/12

N° D'IDENTIFICATION:098230010013743

COMPTE DE RESULTAT/NATURE

(en k.dinars)

	NOTE	2012	2011
Ventes et produits annexes		19 400	1 045
Variation stocks produits finis et en cours			
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			45 995
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		19 400	47 041
Achats consommés		-9 749	-3 044
Services extérieurs et autres consommations		-25 872	-6 940
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		-35 621	-9 985
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		-16 221	37 055
Charges de personnel		-62 848	-37 205
Impôts, taxes et versements assimilés		-3 861	-1 057
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		-82 930	-1 207
Autres produits opérationnels		1 765	490
Autres charges opérationnelles		-3 614	-49 582
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		-24 907	-2 225
Reprise sur pertes de valeur et provisions			1 406
V- RESULTAT OPERATIONNEL		-109 687	-51 117
Produits financiers		15	
Charges financières		-19	-10 685
VI-RESULTAT FINANCIER		-4	-10 685
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		-109 691	-61 803
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		-5	
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires			-267
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		21 181	48 938
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-130 878	-111 008
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		-109 696	-62 070
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		-109 696	-62 070

الفهرس

الفهرس

Erreur ! Signet non défini.	الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية.
Erreur ! Signet non défini.	المبحث الأول: الإطار النظري.
Erreur ! Signet non défini.	المطلب الأول: الملاءة المالية وطرق تقييمها في المؤسسات.
Erreur ! Signet non défini.	الفرع الأول: مفهوم وأهمية الملاءة المالية.
Erreur ! Signet non défini.	الفرع الثاني: نسب تقييم الملاءة قصيرة الأجل.
Erreur ! Signet non défini.	الفرع الثالث: ملاءة نسبة تغطية الفوائد والضرائب والاستهلاكات.
Erreur ! Signet non défini.	الفرع الرابع: نسب تقييم الملاءة طويلة الأجل -نسب هيكل رأس المال-.
Erreur ! Signet non défini.	المطلب الثاني: الإطار النظري لإدارة السيولة.
Erreur ! Signet non défini.	الفرع الأول: مفهوم وأهمية السيولة في المؤسسات الاقتصادية.
Erreur ! Signet non défini.	الفرع الثاني: مصادر السيولة في المؤسسات الاقتصادية.
Erreur ! Signet non défini.	الفرع الثالث: نظريات إدارة السيولة في المؤسسات الاقتصادية.
Erreur ! Signet non défini.	الفرع الرابع: تكلفة السيولة.
Erreur ! Signet non défini.	المطلب الثالث: عموميات حول المخاطر ومخاطر السيولة.
Erreur ! Signet non défini.	الفرع الأول: ماهية المخاطر وتصنيفاتها.
Erreur ! Signet non défini.	الفرع الثاني: مخاطر السيولة بصفة خاصة.
Erreur ! Signet non défini.	الفرع الثالث: إدارة المخاطر.
Erreur ! Signet non défini.	الفرع الرابع: مقياس المخاطرة.
Erreur ! Signet non défini.	المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية.
Erreur ! Signet non défini.	خلاصة الفصل.
Erreur ! Signet non défini.	المبحث الأول: طريقة و الأدوات الدراسية
Erreur ! Signet non défini.	المطلب الأول: طريقة الدراسة
Erreur ! Signet non défini.	الفرع الأول: مجتمع وعينة الدراسة
Erreur ! Signet non défini.	الفرع الثاني: مصادر المعلومات وتلخيص المعطيات
Erreur ! Signet non défini.	الفرع الثالث: تحديد متغيرات الدراسة
Erreur ! Signet non défini.	المطلب الثاني: أدوات الدراسة
Erreur ! Signet non défini.	الفرع الأول: الأساليب الإحصائية المستخدمة
Erreur ! Signet non défini.	المبحث الثاني: نتائج ومناقشة الدراسة

المطلب الأول: تحليل عناصر القوائم المالية. Erreur ! Signet non défini.

الفرع الأول: تحليل عناصر الميزانية. **Erreur ! Signet non défini.**

الخاتمة Erreur ! Signet non défini.